



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة:

دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية
دراسة حالة سونطراك فرع RTO

من إعداد الطالب(ة):

عبد الرحمان حمزة شمس الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	براهيمي عمر	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مقررا	بوشيخي بوحوص	أستاذة مساعد	جامعة مستغانم
مناقشا	بوظراف الجيلالي	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى أعز إنسانين يعجز القلم عن وصفهما

إلى قرتا عيني وأحق الناس بحسن صحابتي

اللذان قال فيهما سبحانه وتعالى :

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى مثال الحب والتضحية "الأم الحنون" و"الأب العطوف"

إلى الذي كان سندا لي طوال مشوار الدراسة وتحمل مشاققتها لأجلي

ذلك الذي رباني فوفر على المربين الطريق

وأخلص لي فكان نعم الرفيق فأحبه قلبي واحترمه "أبي تواتي"

إلى التي كانت وما تزال دائما شلالا دافقا من الحنان

حبي الأول والأزل الذي لا ولن يضاهيه آخر، ولا يوفي حقها إلا اسمها

ثلاثا أمي، أمي، أمي " جميلة "

إلى كل الإخوة عزيزة، بلال

إلى المرحوم " جدي سي جلالى "

إلى من كانوا لي أخوات لم تلدهم لي أمي

نور الدين، بلال، هشام، ياسر، مصطفى، يوسف، كمال

إلى جميع أساتذة قسم المالية و المحاسبة إلى كل طلبة السنة الثانية التدقيق المحاسبي و

مراقبة التسيير دفعة 2016

إلى من يحمل لقب عبد الرحمان، "عم وخال"

إلى كل من يحمل ولو ذرة حب وإخلاص لهذا الوطن المفدى "الجزائر"

إلى كل هؤلاء لكم مني ألف تحية وأطيب المنى محبة وامتنان

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووقفنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "بوشيخي بوحوص" و السيد " الهاشمي مصباح " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذه المذكرة .

ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي شركة سونطراك فرع RTO

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
19	التوازن المالي من أسفل الميزانية	1
44	الهيكل التنظيمي لأنشطة سونا طراك	2
47	ناحية النقل عبر القنوات على مستوى سونا طراك	3
49	المنتوجات الأربعة المنقولة عبر ناحية النقل الغربية	4
51	الهيكل التنظيمي لناحية النقل الغربية RTO	5
53	الهيكل التنظيمي لأنشطة النقل عبر القنوات	6
59	الهيكل التنظيمي لنيابة مديرية المالية لناحية النقل الغربية RTO	7

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
62	جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2009 – 2010 – 2011	1
63	الميزانية المالية خلال : 2009 – 2010 – 2011	2
64	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2009 – 2010 – 2011 جانب الأصول	3
65	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2009 – 2010 – 2011 جانب الخصوم	4
66	حساب رأسمال العامل الدائم : أموال دائنة - أصول ثابتة	5
67	حساب رأسمال العامل الصافي : أصول ثابتة - ديون قصيرة الأجل	6
67	حساب رأسمال العامل الخاص : أموال خاصة - أصول ثابتة	7
67	حساب رأسمال العامل الإجمالي : مجموع الأصول المتداولة	8
68	رأسمال العامل الخارجي (الأجنبي) : ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل	9
68	احتياجات رأسمال العمل	10
68	نسبة التمويل الدائم : الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	11
69	نسبة التمويل الخاص : الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	12
69	معدل الاستقلالية المالية الذاتية: الأموال الخاصة / مجموع الديون	13
69	نسبة الاستقلالية المالية: الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	14
70	نسبة قابلية السداد (الملائمة العامة) : مجموع الديون / مجموع الأصول	15
70	نسبة سيولة الأصول : الأصول المتداولة / مجموع الأصول	16
70	نسبة السيولة العامة: الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	17
71	نسبة السيولة المختصرة (الخزينة الآنية) : القيم الجاهزة + القيم المحققة / ديون قصيرة الأجل	18

71	نسبة الخزينة الآتية: القيم الجاهزة/ ديون قصيرة الأجل	19
71	نسبة الملائمة العامة: مجموع الأصول/ مجموع الديون	20
72	الخزينة الآتية: قيم جاهزة - ديون قصيرة الأجل	21
72	الخزينة العامة: قيم جاهزة + قيم محققة - ديون قصيرة الأجل	22
72	المرد ودية المالية: النتيجة الصافية / النتيجة الخاصة	23
73	المردودية الاقتصادية: النتيجة الإجمالية/ مجموع الأصول	24
73	المرد ودية الاستغلالية: نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول	25

المقدمة العامة

التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدًا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحدا بالمشرّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها. كما يعتبر التحليل المالي أداة فعالة في يد الإدارة المالية لتقييم نشاط واداء المؤسسات الاقتصادية ، ويعتمد التحليل المالي على المعلومات المحاسبية والوثائق التي تستعملها المؤسسة لتزودها بالمعلومات التي تكون مبنية حسب ما إذا كانت دائنة أو مدينة.

حيث يتم ترتيب وتبويب هذه المعلومات وفقاً للمخطط المحاسبي ، نجد الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج ، وكذلك بإستعمال التقنيات المحاسبية التي تعتبر الخطوة الأولى في الحركة المالية للمؤسسة .

لإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لابد من دراسة أدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي و القيام بالرقابة المالية.

و لعل اشهر الأدوات التحليلية المستخدمة في هذا المجال هي القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية و المؤشرات المالية ، ليسهل علينا في الأخير تحديد أهم مؤشرات التحليل المالي.

ففي الفصل الاول سنتناول أساسيات التحليل المالي للمؤسسة أين سنرى نشأة التحليل المالي ، تعريفه، وأهميته ، خطواته، ثم سنتطرق بعد ذلك للفصل الثاني و سنتناول فيه التوازن المالي وأهميته و علاقته بالتحليل المالي.

و الفصل الثالث فصل تطبيقي تطرقنا فيه الى تحليل ميزانية المالية لشركة سونطراك فرع RTO و ندرس فيه حالات المؤسسة خلال السنوات الثلاث 2005 و 2006 و 2007

الإشكالية:

مما سبق تبرز إشكالية هذا الموضوع كالتالي:

- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للتحكم في دورة الاستغلال و تسيير التدفقات الداخلية للمؤسسة ؟
- هل يمكننا بواسطة التحليل المالي الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي في المؤسسة ؟
- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية لقياس مرد ودية المؤسسة ؟
- ما هو أثر التحليل المالي على المؤسسات الجزائرية ؟
- كيف يتم القيام بعملية التحليل المالي ؟
- أين تكمن أهمية التحليل المالي ؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المقترحة وضعنا الفرضيات التالية:

- تحقيق المؤسسة لأهدافها مرتبط ارتباطا وثيقا بالتسيير الجيد لها اعتمادا على التحليل المالي كأداة لتحقيق ذلك .

- إن التوازن المالي مؤشر من مؤشرات التحليل المالي من خلال مقابلة سيولة الأصول باستحقاقية الخصوم ،

لذلك فإن التحليل المالي يكشف عن أسباب اختلال هذا التوازن.

- التحليل المالي وسيلة هامة لمراقبة وقياس مردودية الأموال في المؤسسة

- التحليل المالي يساعد المؤسسات الاقتصادية على معرفة وضعيتها بالنسبة لها و بالنسبة للسوق .

- تمكن أهمية التحليل المالي في معرفة وضعية المؤسسة و تقييمها.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- إن الموضوع محل الدراسة ذو صبغة مالية و من ثم فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بنوع التخصص العلمي الذي ندرس فيه.

- أصبح التحليل المالي ضرورة حتمية لتقييم و تشخيص الوضعية المالية

- الاهتمام بالمجال المحاسبي و المالي.

- كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع هو توسيع المعرفة و الدعم و معرفة كيفية استخدامه في المؤسسات كما انه يعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة لها . فهو يحدد لها أهميتها بالنسبة للمؤسسات الأخرى ، كما يساعدنا على الصعيد الشخصي في تفسير أوضاع المؤسسات و مدى ربحيتها أو العكس.

- أداة التحليل المالي التي تستند عليها الوظيفة المالية ، تعتبر الوسيلة الهامة لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة

بصورة تفصيلية ، و ذلك لعدم كفاية التقنيات المحاسبية الأخرى للقيام بعملية التحليل و ذلك باعتبارها تقنيات

تسجيلية تهدف فقط لحساب الربحية لفترة معينة ، و كذا الجرد الدائم للذمة المالية للمؤسسة.

- وضعية المؤسسات التي أصبحت تتسم بالنقص في السيولة ، و عجز في الخزينة ، بالإضافة إلى ضعف

المردودية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإنتاجي ، الأمر الذي دفع بالمحللين إلى استخدام أداة هامة تتمثل في

التحليل المالي ، و ذلك للكشف عن مواطن القوة و الضعف المركز المالي ، و في السياسات المختلفة التي تؤثر

على الربحية .

و الكشف عن مواطن القوة يتيح للمؤسسة فرصة لاستغلالها أما الكشف عن مواطن الضعف يتيح لها الفرصة للتعرف على أسبابها ، و محاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية .

أهداف الدراسة :

إن هدفنا من هذه الدراسة يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- إبراز أهمية التحليل المالي في رسم السياسات المالية داخل المؤسسة .
- معرفة أدوات التحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرارات الملائمة للوضعية المالية للمؤسسة

حدود الدراسة :

من خلال بحثنا هذا اقتصر تحليلنا على الجانب التقني و المحاسبي من أجل الإلمام بطرق تحليل التوازن المالي ، كما أن الدراسة التطبيقية كانت على واقع تسيير مؤسسة سونطراك بوهراة خلال السنوات الممتدة من 2009 إلى

2011

منهج الدراسة :

من أجل دراسة إشكالية البحث و محاولة اختيار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي حيث استخدم المنهج الأول في دراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع أما المنهج الثاني فقد تم استعماله لتحليل مختلف المتغيرات و المؤشرات التوازن المالي .

هيكل الدراسة :

لقد تناولنا دراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول ، حيث أن :

- الفصل الأول : خصص لدراسة مفاهيم عامة حول التحليل المالي .
- الفصل الثاني : تناولنا من خلاله مؤشرات التوازن المالي .

- الفصل الثالث : نهدف من خلاله إلى دراسة مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العلمي ، لهذا قمنا

بدراسة حالة مؤسسة سونطراك فرع **RTO** خلال الفترة (2011/2009) من خلال استخدام و تحليل

مختلف المؤشرات المالية التي تساعدنا على تشخيص الحالة أو الوضعية المالية للمؤسسة .

وفي الأخير نجد الخاتمة التي جاءت كتلخيص عام لما احتوته الدراسة ، التي خلصنا من خلالها إلى عدة نتائج

من إبداء بعض التوصيات في هذا الموضوع .

الفصل الأول

التحليل المالي

المقدمة:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدًا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحدا بالمشرّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها ، وقد كانت المؤسسات الاقتصادية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة .

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي

لقد أصبحت الوظيفة المالية أهمية بالغة في عصرنا هذا ، بحيث تساهم بالدرجة الأولى في تحقيق أهداف المؤسسة وكذلك التحليل المالي الذي يعتبر جزء هام من أجزاء الوظيفة المالية الذي فيه يمكن معرفة المركز المالي لها ، ويكشف عن مواطن الضعف والقوة في جوانب نشاط المؤسسة وخاصة الجانب المالي .

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي¹

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما" للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل و يتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع و تصحيح للبيانات المالية و تقديمها بشكل مختصر و ربما يتناسب و عملية اتخاذ القرار . و تتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية:

1- التركيب المالي للمؤسسة المتمثل في أصول المؤسسة و المصادر التي تحصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول.

2- دورتها التشغيلية المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة، وبيعها و تحصيل ثمنها.

3- الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة.

¹ عامر شقرو لعن الشنطي، الإدارة و التحليل المالي، دار البداية، ص 165

4- المرونة التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالأحرف في المبيعات و الأخراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

مما تقدم، نستطيع القول أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، و على مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة ، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة و ذات العلاقة مثل أسعار الأسهم و المؤشرات الاقتصادية العامة.

و التحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به و فهم آلية عمله من قبل الكثيرين، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة و الاقتصاد و الظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل و إدارتها و قدرات هذه الإدارة. و من هذا المنطلق ننظر إلى التحليل المالي على انه قائم على الحكم النابع من المعرفة و الخبرة ، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة. و يؤيد هذا المنطلق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة.

" يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية - التسيير المالي - وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ، ويعتبر تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة ، بإستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل "1

¹ تقنيات مراقبة التسيير الجزء 1 - التحليل المالي - ناصر دادي عدون ص 11.

3مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية "التحليل المحاسبي و المالي"

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي¹

للتحليل المالي أهمية بالغة في نظم التسيير المالي للمؤسسة باعتباره احد المنافذ التي تسلكها المؤسسة لتجاوز المعوقات عن طريق فهم و إدراك أسباب الانحرافات و التدرج و تدرج أهمية التحليل المالي ضمن ثلاث سياقات :

أ- التوازن المالي:

و نقصد به التوازن بين سيولة عناصر الأصول بمقابل استقلالية الخصوم أي بالزامية تحول الاستعمالات الدائمة بالموارد الدائمة.

ب- المردودية المالية:

إمكانية المسير من اتخاذ القرار على النحو الذي يتماشى و نوعية المردودية فإذا كانت هذه الأخيرة متنامية من الاتجاه الموجب فذلك يعطي للمؤسسة قابلية و قدرة على ممارسة الأنشطة الاستثمارية مستقبلا ، فيما إذا كانت الحركة في الاتجاه السالب فذلك يعد من فرص التنمية للمؤسسة.

ج-الرؤى المستقبلية للمؤسسة:

يقدر التقدير الناجم عن التحليل المالي النقطة التي يتركز عليها المسير في عملية صياغة رؤى مستقبلية للأنشطة الاستثمارية للمؤسسة و هذا يسمح لها بالتالي تبني سياسات و خطط سير طويلة المدى.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي:¹

إن التحليل المالي أهداف إدارية يكون في غالب الأحيان موجهة إلى إدارة المشروع و إلى العاملين فيه و لذلك فإن الأمر يتطلب دراسة تحليلية لربحية المشروع من خلال عدة معايير كالقوة الإدارية و السيولة للمشروع من خلال نسب التداول و اللسيولة السريعة، إضافة إلى تقييم كفاءة الانجاز و كفاءة استخدام الأصول بقياسها عن طريق معدلات الدوران و التنبؤ و التخطيط للأمور المالية للمشروع و تقييم السياسات التشغيلية أو الاستثمارية و التمويلية سواء عن طريق الموازنات التقديرية أو النسب المالية و معدلات العائد على الأموال المستثمرة.

التحليل لأهداف الاقتراض:

ويتم ذلك بدراسة الفرص من القرض و تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير و قدرتها على ذلك في المدى الطويل.

التحليل المالي لأهداف الاستثمار:

يكون التحليل المالي بالاستثمار موجهة للمساهمين ، فالمساهم يهتم بدراسة العائد على أمواله المستثمرة لاتخاذ قرارا باستمرارية الاستثمار أو زيادته أو نقل أمواله المستثمرة إلى الجهة استثمارية أخرى. و يمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- تقييم المركز المالي للمشروع

¹ نفس المرجع السابق

- تقييم ربحية المشروع
- تقييم المركز الائتماني للمشروع
- تقييم مدى كفاءة سياسات للتمويل
- تقييم مدى المركز التنافسي للمشروع
- تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية

المبحث الثاني: معايير التحليل المالي و خصائصه

المطلب الأول: معايير التحليل المالي¹

إن احتساب النسب المالية و أي مقياس من مقاييس الأداء المختلفة بمفردها أو بمفرده سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه و بمقارنتها لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها. و يمكننا القول إن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها.

فقيام المحلل المالي باحتساب نسبة السيولة التي هي عبارة عن خارج قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ، و خروجه في هذه الحالة بنسبة 1 على 3 مسائل ، فان النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل إن يقرر إذا كانت النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية، مثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد. و

¹ - جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية بيروت 1980، ص79

من هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما.

المطلب الثاني: خصائص المعايير و استخداماتها¹

أ_ الخصائص:

و حتى يكون للمعيار معنى و ليكون مقبولا، لا بد له من إن يتصف بالخصائص التالية:

1- إن يتصف المعيار بالواقعية، بإمكانية تنفيذه، لا إن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، و لا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة، فقد درج مثلا، على قبول نسبة التداول بحدود 1.2 ، و هذه نسبة لا يصعب الوصول إليها ، لكنه في نفس الوقت ليس من السهل تحقيقها.

2- إن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، و إن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك، بعد إجراء الدراسات الأزمنة.

3- إن يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب و إن لا يحتمل كثر من معنى.

ب- الاستخدام:

تستخدم المعايير التالية:

1- إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى و مغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.

2- يستعمل أداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

¹ نفس المرجع السابق، ص 180

المطلب الثالث : نتائج التحليل المالي¹

بعد فحص دقيق و معالجة قيمة المعلومات المالية عن طريق تحليل الميزانيات بواسطة النسب و حساب رؤوس الأموال نستطيع في نهاية المطاف إن نستخلص عدة نتائج فيما بينها حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة فمنها ماهية داخلية و منها ما خارجية.

أ- نتائج التحليل الداخلي:

يستطيع المحلل المالي إن يحصل على نتائج متعددة من خلال فترة التحليل نذكر منها:

- التأكد من مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التنموية و التوزيعية
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية و تأثير المردودية على المؤسسة.
- تقديم حكم على التسيير المالي و التحقق من المركز المالي للمؤسسة.
- التنبؤ و الاحتياط للأخطار المالية التي تتعرض لها المؤسسة بواسطة المديونية
- اتخاذ قرار تحول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو التغيير في راس المال
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من اجل تحضير برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات.

¹ مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية "التحليل المالي"

ب- نتائج التحليل الخارجي:

- تختلف نتائج التحليل الخارجي من محلل إلى آخر و حسب الهدف و من أهم هذه النتائج نذكر ما يلي:
- تحديد المبالغ الخاصة للضريبة عن طريق تقييم النتائج المالية .
 - تقييم الوضعية المالية و مدى قدرة المؤسسة على مدى نتائج الغرض.
 - تقديم ملاحظات حول الأعمال تقوم بها المؤسسة في ميدان المالي.
 - مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة و إبراز أقرانها.
 - اقتراح السياسات المالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغلالية للمؤسسة.

المبحث الثالث: طبيعة و مراحل التحليل المالي

المطلب الأول: طبيعة التحليل المالي¹

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها ، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساسا لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي. و من هذه الأسس العامة ما يلي:

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لتعرفها و يعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم و يمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف

¹ نفس المرجع السابق، ص 176، 178، 177

مباشرة. فإذا وجه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما ، فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة و رغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف ، و هو تقييم قدرة العميل على انجاز الدورة التجارية بنجاح و تمتعه بأدبيات جيدة.

2- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل و تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل ، لان القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:

فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، و المعلومات عن هذه العنصر خارج حدود الميزانيات ، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

4- اختيار أسلوب و أداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث:

و حيث أن المشكلة موضع البحث في مثالنا السابق هي السيولة ،لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة، مثل:

1. نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة .
2. معدل دوران البضاعة، و الذي يعبر عن مدى السرعة التي يتم فيها تحويل البضاعة الموجودة لدى المؤسسة إلى نقد يستعمل في الوفاء بالتزاماتها .

3. كشف التدفق النقدي ، و الذي يقدم فكرة عن مواعيد وفرة السيولة لدى المؤسسة.

5- استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار او الإجراء المطلوب:

و تعتبر هذه الخطوة الأصعب و الأكثر أهمية، و تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني و الحكمة و المهارة و الجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. و لا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية ، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة ، و التحديد المناسب للأسئلة التي يجب الإجابة عليها، و المهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع، حين يستدعي الأمر ، من استعمال أكثر من معيار.

7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة و النسبية.

8- تحليل أسباب الانحراف و تحديدها .

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي¹

1- مراحل التحليل : التصنيف

أ- التصنيف:

هو عبارة عن فرز و تجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية و تبويبها في جزئيات التي تكون منها، و وضع الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة، و الغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية.

و الأرقام التي تحت البحث و التحليل في صورة تمكنا من القيام بمقارنة بين هذه المعلومات.

¹ محمد فريد الصحن-على الشريف- محمد سلطان مبادئ الإدارة-(مصر، الدار الجامعية 1999) ص 335 .

ب-المقارنة:

هي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض و مقارنة المجموعات المحدودة الكلية ، و تساعد هذه المقارنة على كشف العلاقات بين الأرقام و التصنيف ، و المقارنة لا تقتصر على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة ، بل تشمل أكثر من فترة محاسبية ، وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من مؤسسة واحدة.

ج-الاستنتاج:

هو عبارة عن الوقوف التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث و الدراسة و معرفة أسباب قيام هذه العلاقات ، و بين مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام و العلاقات و اكتشاف الانحرافات ، مما يساعد على العثور على أفضل وسائل العلاج لتلك المشاكل و بالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمؤسسة و قدر إمكانياتها و مقدرتها و كل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي و المراقبة.

المطلب الثالث: وسائل التحليل المالي:¹

هناك عدة وسائل يركز عليها التحليل المالي نذكر منها ما يلي:

¹ نفس المرجع السابق ، مبادئ الإدارة ، ص 337

أ- وسائل خارجية و عامة:

- وسائل ذات طابع اقتصادي:
و تشمل مجموع المعلومات الاقتصادية العامة حول المؤسسة قبل الانطلاق في تحليلها.
- وسائل ذات جانب تحليلي:
هناك بعض الهيئات المتخصصة التي تقوم بإصدار التحليل و المعلومات المالية الخاصة بكل مؤسسة.

ب- وسائل داخلية و محاسبية:

هي كل المعلومات المحاسبية الموجودة في المؤسسة التي تتبع بصفة إجبارية كالميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج إضافة إلى كل المعلومات الأخرى و هذا لمدة تتراوح ما بين 03 إلى 05 سنوات.

و يمكن الاستناد إلى المعلومات الأخرى ذات الطابع الصناعي أو التجاري أو المالي التي تجمع بين المؤسسة نفسها أو المحيط الذي تنشط فيه و المتعلقة بمنافستها و زبائنها و مورديها و لا يمكن القيام بالتحليل المالي إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

- ✓ التأكد من صحة و دقة التسجيل للقيود في اليومية للعمليات التي قامت بها المؤسسة.
- ✓ مسك المحاسبة يجب أن يكون كاملا (توفير كل الوثائق المحاسبية القانونية بالإضافة إلى الملحقات)
- ✓ المحاسبة يجب أن تكون دقيقة و مفصلة (لان أي تسجيل غير واضح من شأنه أن يكون عرضة للاختلاس و

(السرقعة)

المبحث الرابع: أساليب التحليل المالي و البيانات اللازمة

المطلب الأول : المعلومات اللازمة للمحلل المالي:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :

1. مصادر معلومات داخلية

2. مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، كذلك حسب طبيعة

المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفية Qualitative .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات

النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .

2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .

3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .

4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .

5. الصحف والمجالات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث.

6. المكاتب الاستشارية.

المطلب الثاني: وظيفة المحلل المالي:

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

أ - المظهر الفني (Technical Aspect)

ويقوم المظهر الفني على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي :

- 1- احتساب النسب المالية
- 2- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم
- 3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

ب- المظهر التفسيري (Interpretive Aspect)

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الإستعانة بالمعلومات

التالية :

1. خلفية المؤسسة ، وتشمل ما يلي :

أ - شكلها القانوني

ب - ملكيتها

ج - إدارتها

د - طبيعة نشاطها

هـ- المنافسة

2. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :

أ - خصائص الصناعة التي تنتمي إليها

- ب - مركز المؤسسة في الصناعة
- ج - السوق الذي تعمل فيه
- د - الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها
- هـ - القدرة على التكيف

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي¹

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :

1. التحليل الائتماني (Credit Analysis)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل ، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

¹ جمال الدين لعويصات - مبادئ الإدارة - (مصر دار هومة) 2003. ص143

2. التحليل الاستثماري (Investment Analysis)

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ، وإسناد القرض ، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها ، والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

خلاصة الفصل :

يعتبر التحليل المالي وسيلة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة فهو عبارة عن عملية معالجة لبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تسجل في عملية اتخاذ القرار. من خلال ما درسناه في هذا الفصل نتضح لنا أهمية التحليل المالي في المؤسسة إذ يمكننا من التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ، و الحكم على كفاءة الإدارة و تقييم السياسات المالية المتبعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم ، و لا يمكن تحقيق هذه الأهداف قبل أن يتوفر لنا مجموعة من البيانات المحاسبية و المال للمؤسسة.

الفصل الثاني

التوازن المالي

المقدمة:

من خلال ماتعرضنا إليه في الفصل السابق لموضوع التحليل المالي إستنتجنا أن الوظيفة المالية تهدف إلى توفير الموارد المالية وتسييرها بأعلى كفاءة عن طريق المسير المالي الذي يقوم بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة من أجل الإطلاع على وضعيتها الحقيقية ومعرفة مدى قدرتها على مواجهة إلتزاماتها المالية القصيرة الأجل. وإنطلاقاً من هذا تعمل المؤسسة على ضمان توازنها المالي وذلك بالسهر على الإستعمال الجيد للإمكانيات المتاحة ، والتحكم في الجانب المالي حتى تتفادى الإختلالات التي تصيب توازنها المالي ، فالتوازن المالي يعد المرحلة الأساسية ، والضرورية لكل إدارة مالية وهذا إنطلاقاً من الميزانية المالية التي هدفها التحليل بالدرجة الأولى عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومعرفة حالة المؤسسة من جانب السيولة . لذلك أردنا من خلال هذا الفصل تحليل التوازن المالي وذلك بالتطرق إلى مفهومه وحالاته وشروط حدوثه إلى جانب البحث عن المؤشرات والنسب المالية التي تضمن للمؤسسة توازنها المالي .

المبحث الأول: التوازن المالي¹

إن التعديلات المحسدة في الميزانية المحاسبة يعطي لنا في الأخير الميزانية المالية، و من ثم فان كل هذا يمثل تمهيدا لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية واحدة و هو ما يعرف بالتحليل الساكن أو خلال عدة دورات إنتاجية وهو ما يعرف بالتحليل الديناميكي ، وبعد ذلك يقوم المحلل المالي بدراسة التوازن المالي بالاعتماد على عدة مؤشرات.

المطلب الأول: التوازن المالي

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية التالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم و الأصول، ونعتمد فكرة التوازن المالي على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل و كذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة. من خلال هذا يتبين أن قاعدة التوازن المالي تتركز على القاعدتين التاليتين:

أصول ثابتة = أموال دائمة
أصول متداولة = ديون قصيرة الأجل

فيعرف التوازن المالي بأنه "القدرة على الوفاء أي إمكانية المؤسسة من دفع ديونها الأزمة عند تاريخ استحقاقها"، و أن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة عند تاريخ استحقاقها" و يمكن أن نجسد مفهوم التوازن المالي من خلال الشكل التالي:

¹التوازن و اللاتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، تخصص مالية و محاسبة ، سنة جامعية 2010-2011

الشكل رقم 01

الاستحقاقية	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	السيولة
E			L
X	استحقاقية < سنة	سيولة < سنة	I
I			Q
G	استحقاقية > سنة		U
I		سيولة > سنة	I
B			D
L			I
I			T
T			E
E	ديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة	

التوازن المالي من أسفل الميزانية

أ: التوازن المالي من اعلي الميزانية:

إن هذا التوازن سهل التحقيق في المؤسسة باعتبار أن الوقت لصالحها و إن الأصول الثابتة يمكن أن تتحول إلى سيولة نقدية قبل تاريخ استحقاق الديون.

ب: التوازن المالي من أسفل الميزانية:

هذا الأخير صعب التحقيق نظرا لان الوقت ليس في صالح المؤسسة باعتبار أن استحقاقية الديون قصيرة الأجل لا تتماشى مع سيولة الأصول المتداولة باعتبار أن بعض أقسام الأصول المتداولة لا تتمتع بدرجة الدوران المطلوب وهذا ما ينتج عنه عدم تمكن المؤونة من الوفاء بالتزاماتها ، و عليه يصبح من الضروري أن يخصص المحلل المالي هامش من الأمان و المعبر عنه براس المال العامل لتغطية هذه الالتزامات.

المطلب الثاني: حالات التوازن المالي

فمن خلال نشاطها يمكن لأي مؤسسة أن تواجه حالات متعددة لوضعيتها المالية، نذكر منه.

أ- حالة التوازن المالي الأدنى:

في هذه الحالة تكون فترة أو آجال تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة (نقدية) مساوية لمهلة تسديد الديون قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، و يعتبر هذا التوازن المالي الأدنى خطيرا لأنه إذا حصل أي خلل بسيط في تحويل الأصول المتداولة يصبح من المستحيل أن يبقى هذا التوازن على حاله.

ب- حالة التوازن الأمثل:

أما في هذه الحالة فتكون آجال تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية اصغر من آجال استحقاقية الديون الجلل، مما يجعل الخزينة موجبة وهذا ما يدل على احترام المؤسسة لقاعدة التوازن المالي عن طريق تمويل جزء من أموالها الدائمة لقسط من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة و هو ما تسعى إليه كل المؤسسة.

ج- حالة اختلال التوازن المالي:

أما الحالة الثالثة فهي تتعلق باختلال الناتج عن عدم التحكم الجيد في السيولة وهو الشبح الذي تحاول كل مؤسسة أن تتفادى التعرض له وهو راجع غالباً إلى مهلة آجال تحول الأصول المتداولة لقاعدة التوازن المالي الأدنى على الأقل.

المطلب الثالث: شروط التوازن المالي

تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق التوازن الأمثل أو الأدنى على الأقل من خلال نشاطها و ذلك عن طريق احترامها للقواعد و الشروط الضرورية للتوازن و المتمثلة في:

1- وجود طاقة من التمويل الذاتي:

و نقصد بذلك مدى استعداد المؤسسة في تمويل استثماراتها الجديدة أو التعويضية بنفسها دون اللجوء إلى العالم الخارجي أي مدى استقلالية المؤسسة اتجاه أموال الغير.
فالعناصر المكونة للتمويل الذاتي (التمويل الداخلي) هي مخصصات الاهتلاكات المتمثلة في المبالغ المتقطعة من إيرادات المبيعات لمواجهة نقص في قيمة الاستثمارات المملوكة بغرض تجديدها مستقبلاً فطاقة التمويل الذاتي تعبر عن فائض الخزينة و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{طاقة التمويل الذاتي} = \text{الاهتلاكات} + \text{الأرباح}$$

2- تغيير الآجال بين النفقات الواردة و النفقات الصادرة:

من شروط التوازن المالي كذلك بين مهلة تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية و مهلة استحقاقية الديون القصيرة الأجل و التي سوف ينتج عنها ثلاثة حالات هي:

1- الخزينة موجبة أكبر من الصفر راس مال العامل الدائم أكبر من احتياجات راس مال العامل

2- الخزينة السالبة اصغر من الصفر ر.م.ع دائم اصغر من احتياجات ر.م.ع دائم

3- الخزينة الصفرية تساوي الصفر ر.م.ع دائم تساوي احتياجات ر.م.ع

الحالة الثالثة هي الحالة المثلى و هي الحالة التي من خلالها تحافظ المؤسسة على وضعيتها المالية التوازن و تحقق التسيير العادي.

3- وجود تدفقات خارج الاستغلال:

بما أن هدف المؤسسة هو الحصول على السيولة الكافية فهي تقوم بنشاطات خارجة عن الاستغلال مثل البيع أو التنازل عن بعض الاستثمارات . فالتدفقات الواردة خارج الاستغلال تتمثل في ديون فحتمًا هذه الزيادة سواء ناتجة عن التدفقات الصادرة أو الواردة الناتجة عن النشاطات العادية و غير العادية للمؤسسة فهي سوف تؤدي حتما إلى زيادة رأس المال العامل.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة رأس المال العامل

يتم التحليل المالي للمؤسسة باستعمال العديد من الأدوات و الوسائل، وحتى تتمكن المؤسسة من أخذ صورة معقولة عن الوضع المالي، يجب أن يستعمل على الأقل ثلاث ميزانيات متتالية، ثلاث جداول لحسابات النتائج الموافقة والخاصة بالسنوات المالية الثلاثة الأخيرة. و تكمن أهمية هذه الوثائق في إعطاء معلومات عن تطور نشاط المؤسسة حتى يكون التحليل موضوعيا إلى أبعد الحدود.

و من أهم التقنيات المستعملة في التحليل مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

المطلب الأول : تعريف رأس المال العامل و كيفية حسابه (Fonds de

roulement)

1- تعريف رأس المال العامل:

" يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، و

هناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة، و يظهر مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها و التي تكون قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها"

" رأس المال العامل الصافي هو حصة الأموال الدائمة التي لم يتم امتصاصها عن طريق تمويل القيم الثابتة، و الذي يكون جاهزا لتمويل الاحتياجات المرتبطة أو المتعلقة بدورة الاستغلال"

2 - حساب رأس المال العامل:

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{Fonds de roulement} = \text{Capitaux permanents} - \text{ctifsimmobilisés}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{Fonds de roulement} = \text{Actifs circulants} - \text{Dettes à court terme}$$

المطلب الثاني: التفسير المالي لرأس المال العامل:

حتى و إن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان ،

و من العوامل التي تغير في حجمه بالزيادة:

- زيادة الأموال الخاصة و القروض طويلة الأجل.

- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية .

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة .

- تسديد القروض طويلة الأجل.

- نقصان قيمة الأصول الخاصة

و على العموم هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل هي:

أ- رأس المال العامل موجب : $FR > 0$ و هي الحالة المفضلة، و تعني أن الأصول ممولة بالأموال الدائمة و فائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول المتداولة.

ب- رأس المال العامل يساوي الصفر : $FR = 0$ و هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها المتداولة من مواردها قصيرة الأجل و هو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى و هذا لا يمكن أن يطول لكون دورة الاستغلال غير مستقرة.

ج- رأس المال العامل سالب : $FR < 0$ هذا يعني أن الأموال الدائمة ل تكفي لتغطية الأصول الثابتة و في هذه الحالة سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات، أي عدم توفر السيولة اللازمة و هذا يدل على ضعفها المالي.

- 4 أنواع رأس المال العامل :

- رأس المال العامل الخاص: ($FR \text{ propre}$) و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة، و يحسب بالعلاقة:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

-رأس المال العامل الإجمالي : (**FR globale**) هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة، أو هو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل و تشمل مجموعة الأصول المتداولة، و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{الأصول المتداولة} \\ \text{راس مال العامل} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة} \end{aligned}$$

-رأس المال العامل الخارجي : (**FR étranger**) هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال الإجمالي أو الأصول المتداولة و يحسب بالعلاقة:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص} \\ \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

أ- دورة الاستغلال :

ف نجد أن حجم رأس المال يتغير و يختلف باختلاف دورة الاستغلال، فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها و العكس صحيح، فمثلا المؤسسات التجارية دورة استغلالها قصيرة، أما المؤسسات الصناعية فدورتها طويلة.

ب- التغيرات الموسمية :

بعض المؤسسات تتميز بنشاط لا موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل).

ج- حجم نشاط المؤسسة:

فكلما كان حجم نشاطها كبير تحتاج إلى رأس مال عامل كبير و العكس صحيح.

د - طبيعة نشاط المؤسسة:

فرأس المال العامل مرتبط بنوعية و حجم تصريف المنتجات و بالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.

المبحث الثاني: احتياجات رأس المال العامل (Besoin de fonds de

roulement)

المطلب الأول: تعريف احتياجات رأس المال العامل و كيفية حسابه

1- تعريف احتياجات رأس مال العامل

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير و تصبح ديونا قصيرة الأجل ما لم يكن موعد تسديدها ,و تسمى موارد دورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال .

و يمكن تعريفها كما يلي:

"الاحتياج في رأس المال العامل يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية أو احتياجات رأس المال العامل تمثل احتياجات تمويل مكمل و مرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة "

2- حساب احتياجات رأس المال العامل:

على مستوى دورة الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل + رصيد العمليات خارج الاستغلال

على مستوى الميزانية:

1 احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

ملاحظات:

1/ لا يمكن اعتبار السلفات المصرفية مصدر من مصادر التمويل في دورة الاستغلال لان تاريخ استحقاقها لا يتجاوز 24 ساعة ، في حين المتاحات (ق.ح) لا يمكن اعتبارها من احتياجات الدورة نظرا لأنها عناصر في متداول المؤسسة و هي ليست قابلة للتغطية.

2/ يجب أن تفرق بين احتياجات رأس المال العامل و ر.م.ع نظرا لاختلافهما في طريقة الحساب و في المدة ، باعتبار ر.م.ع له بعد تحليلي على المدى الطويل أكثر من دورة واحدة في حين احتياجات ر.م.ع بدورة واحدة.

المطلب الثاني: التفسير المالي لاحتياجات رأس المال العامل:

تأخذ احتياجات رأس المال العامل الحالات التالية:

أ- احتياجات رأس المال العامل تساوي الصفر: ($BFR = 0$) و هذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة أي كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات أي حالة التوازن بالنسبة للمؤسسة و هي حالة عابرة.

ب- احتياجات رأس المال العامل موجبة: ($BFR > 0$) معناه أن احتياجات الدورة $<$ موارد الدورة فالمؤسسة في حاجة إلى رأس المال و إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

ج- احتياجات رأس المال العامل سالبة: ($BFR < 0$) هذا يعني أن احتياجات الدورة $>$ موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض و المؤسسة لديها سيولة و لا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب لكن يجب توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة .

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:

1- طبيعة النشاط:

فيمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.

- المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة و قيمة مضافة معتبرة يكون الاحتياج مرتفع. و يكون مبلغ المخزونات مرتفع نتيجة طول دورة الإنتاج.

2- الاستثمارات :

فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة و قيمة مضافة ضعيفة يكون الاحتياج ضعيف و سلبي في بعض الأحيان

3- مستوى النشاط (رقم الأعمال)

المبحث الرابع: الخزينة (Trésorie)

المطلب الأول: تعريف الخزينة و كيفية حسابها

1- تعريف الخزينة:

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة فزيادة قيمتها تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، و في التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة و اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا.

وعموما يمكن تعريفها كما يلي:

" الخزينة هي الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة و الاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية "

و عليه فالخزينة هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية و تشمل صافي القيم الجاهزة، أي تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة.

المطلب الثاني: حساب الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

المطلب الثالث: التفسير المالي للخزينة:

أ- الخزينة موجبة ($TR > 0$)

معنى هذه أن رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل، و تطرح المؤسسة مشكلة الربحية، أي فائض معطل و بالتالي عليها معالجة هذا الأمر إما بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل التسديد.

ب- الخزينة سالبة ($TR < 0$):

في هذه الحالة نجد رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل و هذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كليا و هي في حالة عجز، و هذا يطرح مشاكل مثل تكاليف إضافية ، و لهذا يجب عليها أن تحصل حقوقها و أموالها من الزبائن أو تطلب قرضا من البنك، مما يتطلب منها تقديم معلومات عن وضعيتها المالية، أو طلب تمديد آجال ديونها، أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة .

ج- الخزينة تساوي الصفر : ($TR=0$)

هي الحالة المثلى وغير دائمة و من الصعب الوصول إليها خاصة في الأجل القصير جدا. و في هذه الحالة نلاحظ أن ($FR = BFR$) و هذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية.

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن الخزينة هي الفرق بين الموارد التي تمويل النشاط والاحتياجات الضرورية لهذا النشاط، فالخزينة ليست احتياجا و لكن فائضا، وفي حالة العجز في الخزينة يغطي هذا العجز عن طريق القروض البنكية.

المبحث الرابع : النسب المالية

المطلب الأول : تعريف النسب المالية وأهميتها :

1- تعريف النسب :

تطلق كلمة (نسبة) لكل علاقة مميزة بين مقدارين يمكن أن تكون بنسبة على شكل حصة أو على شكل نسبة مئوية.

وهي علاقة كسرية معبرة توجد بين رقمين ويمكن التعبير عنها في شكل نسب مئوية أو شكل معامل. ويمكن تعريفها بأنها "أداة من أدوات التحليل المالي الذي يقوم بدراسة القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب مئوية، أو عدد من الدورات (معدل الدورات)".²

أو هي علاقة حسابية بين حسابات الميزانية وحسابات الاستغلال العام والأرباح والحسائر تختار بطريقة تجعل لها معنى وفائدة لتتبع تطور التوازن المالي للمؤسسة.

لهذا يمكن أن تستعمل بهدف تتبع أحسن للتطور الاقتصادي للمؤسسة، في هذه الحالة يقوم المسؤول المالي عند إقفال الحسابات عند نهاية كل دورة بإعداد مجموعة من النسب المالية التي يقارن بنسب الدورات السابقة ويجب استعمالها بحذر لأنها لا تمثل إلا خطوة أولى، كونها تمده فقط ببعض المعلومات التي يحتاجها ليقرر ويختار. من معرفة المركز المالي للمؤسسة ووضعها الحالي لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأموال المستثمرة. تشكل النسب المالية جانبا هاما في عملية التحليل المالي فهي أداة هامة في إظهار المركز المالي و الائتماني و التنافسي للمؤسسة.

و يمكن تعريفها كذلك كما يلي:

هي علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي و الاستغلالي و هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية المتخذة من طرف المؤسسة و ذلك بصفة موضوعية و في الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة

²- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار العامة للنشر، عمان، 2000، ص 60 .

"*النسب المالية هي توفير أموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها "

و يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة لذا يجب على المحلل المالي اختيار الأهم.

وبما أن النسب عبارة عن علاقة بين عنصرين متجانسين ومرتبطين بمنطق اقتصادي يهدف إلى استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة فإنه هناك عدد لا نهائي منها، إذا فهي ذات أهمية بالغة.

2- أهمية النسب :

نلخصها في النقاط التالية :

- تقيس ربحية المؤسسة.
- تساعد على دراسة الأصول والخصوم وتقيس درجة المديونية للمؤسسة.
- تقييم أداء المؤسسة وبعض أقسامها مقارنة بالمؤسسات المنافسة (النسب المتوسطة الخاصة بكل قطاع، معايير المقارنة)
- تمكن من متابعة نشاط المؤسسة بقياس درجة تطورها.
- تساهم في اتخاذ القرارات المستقبلية وبالتالي تساعد على التخطيط المالي والرقابة المالية.
- تساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة كالمساهمين، الشركاء والبنوك وغيرها من أطراف أخرى

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

أولاً: نسب الهيكلية

تسمح لنا هذه النسب بإعطاء صورة واضحة عن الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين و ذلك بمقارنة كل عنصر من عناصر الأصول أو الخصوم مع مجموع الميزانية.

و يوجد نوعين من نسب الهيكلية:

1- نسب هيكلية الأصول :

ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة و بقطاعها الاقتصادي، و كذلك تتعلق بمدىونية المؤسسة و استقلاليتها و الاستعمال الجيد لأموالها.

و تحسب نسب الهيكلية كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{*نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \\ & \text{*نسبة قيم الاستغلال} = \frac{\text{قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} \\ & \text{*نسبة القيم غير الجاهزة} = \frac{\text{القيم غير الجاهزة}}{\text{مجموع الأصول}} \\ & \text{*نسبة القيم الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{مجموع الأصول}} \end{aligned}$$

2- نسب هيكلية الخصوم :

تبين المصادر التي استعملتها المؤسسة لتمويل استخداماتها خلال فترة معينة و الهدف من حسابها البحث عن الوضعية المثلى لتمويل هذه الاستخدامات، وهي كما يلي :

$$\text{*نسبة الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

و كلما ارتفعت هذه النسبة نجد أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية .

$$\text{*نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل} = \frac{\text{مجموع الديون طويلة و متوسطة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$\text{*نسبة الديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

توضح النسبتين الأخيرتين نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم و عادة ما تكون قيمة الديون طويلة الأجل كبيرة نظرا لتخصيصها لتمويل الاستثمارات في حين أن الديون قصيرة الأجل تخصص لتمويل أو تغطية المصاريف الناتجة عن دورة الاستغلال .

ثانيا: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة.

و من أهم هذه النسب ما يلي:

1- نسب التمويل الدائم:

تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$$

و توجد ثلاث حالات لهذه النسبة :

- 1 - نسبة التمويل الدائم = 1 و هذا يدل على أن رأس المال العامل = 0
- 2 - نسبة التمويل الدائم > 1 هذا يدل على أن جزءا من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل أي أن المؤسسة أحلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم و سيولة الخصوم.
- 3 - نسبة التمويل الدائم < 1 أي المؤسسة تغطي مخزونات رأس المال العامل الصافي الموجب المحقق. فهذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تعمل المؤسسة في ارتياح.

2- نسبة التمويل الخاص :

و تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة فهي تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان. و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

ونميز الحالات التالية لهذه النسبة:

- (نسبة التمويل الخاص = 0) . هذا يدل على أن رأس المال العامل الخاص معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و بالتالي يتكون رأس مال عامل صافي.

- (نسبة التمويل الخاص < 1) هذا يعني أن المؤسسة تمويلها الثابتة بأموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى قيمة الديون طويلة الأجل لتمويل عناصر الأصول المتداولة.

و هذه الوضعية غير لائقة للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد أي تزيد في تكاليف الدورة، و الأصول المتداولة ليس لها فوائد و هذا ما يجعل لرأس المال العامل الصافي حدا معينا .

3- نسبة الاستقلالية المالية:

إن استقلالية المؤسسة تتعلق بمدى اعتمادها و لهذا يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية، و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

نسبة الاستقلالية المالية = رأس المال العامل الخاص / مجموع الديون

و هذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة بحيث لا تزيد الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير، فيجب أن تكون محصورة بين 1 و 2 .
فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل للمؤسسة قدرة كافية للتسديد أو الاقتراض.

أما إذا تساوت مع 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالة ضمانات أخرى.

أما النسبة الثانية فلا بد أن تكون أكبر أو تساوي 0.5 غير أن هذه القيمة صعبة التحقيق فأصبحت البنوك تطالب أن تكون هذه بين 1 و 3/1، وقد يعطي هذا حد أدنى 0.35 و حد أقصى 0.7.

4 - نسبة التمويل الخارجي " قابلية التسديد "

أي مقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها و هو المقياس الوحيد لمعرفة قابلية التسديد.

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

و كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ في الحصول على ديون أخرى. يستحسن أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي 0,5 و لا تتعدى 1 .

المطلب الثالث: نسب السيولة

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم. فهذه النسب تربط بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة بهدف قياس صافي رأس المال العامل و بيان وجود توازن بين الديون قصيرة الأجل و ما يقابلها من الأصول المتداولة. و هناك عدة نسب لقياس سيولة المؤسسة أهمها :

1- نسبة السيولة العامة:

بين لنا هذه النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل. فهذه النسبة تظهر مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) و السريعة التحول إلى سيولة (القيم القابلة للتحقيق) و السائلة (القيم الجاهزة) للديون قصيرة الأجل. و تحسب نسبة السيولة العامة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

و يمكن أن تأخذ نسبة السيولة العامة النسب التالية:

- (نسبة السيولة العامة = 1) هذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل صافي معدوم.
- (نسبة السيولة العامة > 1) فهي وضعية سيئة و خطيرة للمؤسسة و عليها أن تراجع هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رفع رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها قصيرة الأجل و زيادة أموالها المتداولة.
- (نسبة السيولة العامة < 1) أي رأس المال العامل موجب و وضعية المؤسسة حسنة .

2 - نسبة السيولة المختصرة :

هذه النسبة تبين مدى إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل للأصول المتداولة و لكن نستبعد قيمة المخزونات التي لها قيمة و سيولة غير أكيدة من القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة. و يمكن حسابها كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{القيم غير الجاهزة} + \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

و يجب أن لا تكون قيمتها مرتفعة فقد حدد لها حد أدنى 0,3 و حد أقصى 0,5 و هو حد الضمان.

3- نسبة السيولة الفورية (الحالية):

و هي النسبة التي تسمح بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت و بين الديون قصيرة الأجل و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}}$$

و من الطبيعي أن تكون قيمة هذه النسبة على الأقل تساوي الواحد عندما تكون مدة استحقاق الديون أياما فقط، أما في حالة كون مدة استحقاق الديون تفوق الأسبوع أو الشهر فمن الأمثل أن تقل هذه النسبة عن الواحد، أي لا نترك الأموال السائلة بدون استعمال في أصول أخرى لتحقيق المردود، و حدود هذه النسبة 2 , 3 , 0

4 - نسب المردودية :

إن حساب المردودية يسمح لنا بحساب الربح على رأس المال و كذا مدى فاعلية استخدام الموارد المتاحة من طرف المؤسسة، فالمراد ودية تبين لنا العلاقة الموجودة بين النتيجة التي تحصلت عليها المؤسسة و مختلف الوسائل و الموارد المستعملة من أجل الحصول على هذه النتيجة، و من أهم نسب المردودية نجد:

أ- نسب المردودية الإجمالية:

$$\begin{aligned} & \text{*نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم} = (\text{رقم الأعمال الصافي} / \text{مجموع الأموال} \\ & \text{لأمة}) \times 10 \\ & \text{*نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة} = (\text{رقم الأعمال الصافي} / \text{مجموع الأموال} \\ & \text{لأصة}) \times 100 \\ & \text{*نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة} = (\text{رقم الأعمال الصافي} / \text{مجموع الأصول} \\ & \text{الثابتة}) \times 100 \end{aligned}$$

نلاحظ أن هذه النسب تقريبية جدا لأن رقم الأعمال يحتوي على مجموع الأرباح و الأعباء.

ب - نسبة المردودية المختصرة:

$$100 \times \text{نسبة المردودية المختصرة لرأس المال الخاص} = \text{(النتيجة الإجمالية / رأس المال الخاص)}$$

$$* \text{نسبة المردودية المختصرة للأموال الدائمة} = \text{(النتيجة الإجمالية + فوائد على القرض / الأموال الدائمة)} \times 100$$

$$* \text{نسبة المردودية الصافية} = \text{(النتيجة الصافية / رأس المال الخاص)} \times 100$$

$$* \text{نسبة مردودية الأموال الخارجية} = \text{(فوائد رؤوس الأموال / الديون طويلة)} \times 100$$

و هي نسبة الفائدة المطبقة على الديون طويلة الأجل.

5- نسب النشاط:

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل و السيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة. و من أهم النسب المتعلقة بالنشاط ما يلي :

أ- نسب دوران المخزونات :

و تفيد في التعرف على مدة تصريف المخزونات من المؤسسة أي أنها تعبر عن المدة التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال. و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران المخزون} = \text{(متوسط المخزون / تكلفة البضاعة المباعة)} \times 360$$

$$\text{حيث: متوسط المخزون} = \text{(مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة)} / 2$$

يمكن حساب مدة الدوران لجميع أنواع المخزونات سواء كانت مواد أولية، بضائع، منتجات تامة.

ب- مدة دوران العملاء:

$$\text{مدة دوران العملاء} = (\text{أوراق القبض} / \text{المبيعات}) / 360$$

ج - مدة دوران الموردين :

$$\text{مدة دوران الموردين} = (\text{أوراق الدفع} / \text{المشتريات}) / 360$$

هذه المدة في الحالة العادية يجب أن لا تتجاوز 90 يوم و يجب على المؤسسة أن تحاول الاستفادة أكثر من الموردين بزيادة مدة استحقاق ديونها و تخفيض مدة استحقاق الزبائن حتى تستفيد من الفرق بين المدتين بالمبلغ الذي يعتبر تمويلا خارجيا إضافيا و بدون فوائد .

خلاصة الفصل :

بعدما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المؤشرات و الشروط التي بفضلها يمكن للمؤسسة تحليل و تقييم و توجيه نشاطها المالي لاحظنا أن أهم هذه المؤشرات هو:

راس المال العامل: بحيث اقتران هذا الأخير مع احتياجات راس المال العامل يعطي فائدة تحليلية مهمة لأنه يبين بدقة الرصيد بينهما و هو ما يبين وضعية الخزينة.

فالتوازن المالي هو قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في وقتها المحدد من جهة، و الحفاظ على نسبة معينة من السيولة و القدرة على مواصلة النشاط في ظل التقلبات الراهنة في السوق من جهة ثانية.

إن أهمية المؤسسة تنتج أساسا من نتائجها المحققة و قدراتها التنافسية و إنه كلما واجهت إختلالات في استغلالها كلما ظهر ذلك على هيكلتها المالية، و من خلال تناولنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

للتعرف على وضعية المؤسسة و تحديد نقاط قوتها و نقاط ضعفها يعتبر التشخيص المالي منهجية مناسبة لذلك، إن التشخيص أداة تسييرية تسمح باتخاذ القرارات، لذلك يتعين استخدام هذه الأداة الفعالة و بصفة دورية حسب الأشكال المناسبة لوضعية المؤسسة.

إن التشخيص يتطلب معطيات اقتصادية و محاسبية حينية وواقعية، فيعتبر التحليل المالي من أهم مراحل التشخيص المالي، فبعد الحصول على مختلف المعلومات المطلوبة يتم تحليلها لوصول إلى النتائج.

الجانب التطبيقي

الفصل الاول

تقديم الشركة

مقدمة :

بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمت بها حول موضوع " التحليل المالي و مؤشرات التوازن المالي " يأتي الآن الفصل الثالث والذي يشمل الدراسة التطبيقية وهي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة المدروسة، وهي تمثل أحد أهم المؤسسات الجزائرية بطبيعة الحال "RTO شركة نقل الانايب سونطراك".

وقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي عن قرب واستنتاج التأثير الحقيقي له على المؤسسة، ومدى فهم وإدراك المؤسسة لأهميته.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث: الأول تقديم لمحة تاريخية عن المؤسسة، و المبحث الثاني كان تقديم الوحدة ومختلف فروعها، والمبحث الثالث دراسة وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة لثلاث سنوات متتالية (2009، 2010، 2011).

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة سونا طراك.

1- تقديم سونا طراك:

S.O. N.A.T.R.A.C.H (سونا طراك) هي شركة للبحث الإنتاج، النقل، التحويل وتسويق المحروقات (الغازية والسائلة)، أسست بهدف تغطية الاحتياجات الوطنية من المحروقات على المدى الطويل وإنعاش الاقتصاد الوطني بالمرسوم رقم 63-491 المؤرخ ب 31 ديسمبر 1963م وكذلك تعتبر المورد الأساسي لطلب العملة الصعبة.

1-1 - لمحة تاريخية حول شركة سونا طراك:

بعد اتفاقيات "إفيان" أصبحت الشركة الفرنسية هي صاحبة الكمه في قطاع المحروقات بالجزائر تنتج كما تشاء أو تسوق كما تشاء، فقد استغلت هذه الفرصة لترفع أرباحها أكثر ما يكون غير عابئة بمستقبل اقتصاد الجزائر ، فالجزائر لم تملك في سنة 1962 سوى مليون طن من البترول الخام من مجموع 20.7م أي بنسبة 10.5% من الإنتاج الإجمالي ونظرا لأن أغلب دخل الجزائر في ذلك الوقت من النفط والخمور وأن عملية التنمية تتطلب رؤوس أموال كبيرة فقد أدركت الجزائر أن وضع وتطبيق سياسة رشيدة في قطاع الطاقة من نشأته أن يجعل عملية التنمية. في ظل هذه الشروط وانطلاقا من هذه الاعتبارات رأى المسؤولون ضرورة قيام شركة وطنية تعني بشؤون النفط لأنه لا يعقل أن تبقى الجزائر البلد المنتج للمحروقات دون أن نستغلها.

صدر المرسوم الذي ينص على قيام شركة سونا طراك الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات تحت رقم 63-491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963م ، وظهر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية الصادرة في 10 جانفي 1964م ولقد حدد أهدافها (شركة سونا طراك) على أساس أن تكون أداة الدولة الفعالة للاستثمارات في ميدان المحروقات. وكانت هذه الأهداف كما يلي:

- شراء وبيع المحروقات،
 - إعداد وإنجاز دراسات تمهيدية متعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات واستغلال هذه الوسائل،
 - تنفيذ كل ما يتعلق بالشركة من عملية المالية وغيرها،
 - الحصول على حقوق الرخص والاتفاقيات الضرورية المتعلقة بالمحروقات وهكذا تكون (سونا طراك) قد تحملت عبء تطوير القطاع إلى جانب القيام بعملية التسويق.
- وقد بدأت المهمة برأس مال قدره 40 مليون دينار قسم إلى 400 سهم مقدار كل سهم 100 ألف دينار وتملك هذه الأسهم الدولة والمؤسسات العامة.

أ- 1966: الشركة اشتملت على مجموعة الأنشطة البترولية،

ب- 1971/02/24م: تأميم المحروقات.،

- ت- 1981م : إعادة هيكلية (إنشاء 17 مؤسسة مستقلة)،
 ث- 1992م : انطلاق عمليات تحديث الفوج البترولي العالمي.

1-2- سونا طراك شركة ذات أسهم (SPA) :

- السهم الوحيد ل سونا طراك هو الدولة ،تحت المرسوم المؤرخ في 11 فيفري 1998م سونا طراك أصبحت شركة ذات أسهم وذلك حسب التنظيم التالي :
- أ- التجمع العام (AG)،
 ب- المجلس الإداري (CA)،
 ت- رئيس المدير العام وهو مساعد من طرف نائب الرئيس أو القائم على رأس الأنشطة،
 ث- في سنة 1999م الجزائر مع شركائها الممثلون الشطر الأول في الاكتشافات.

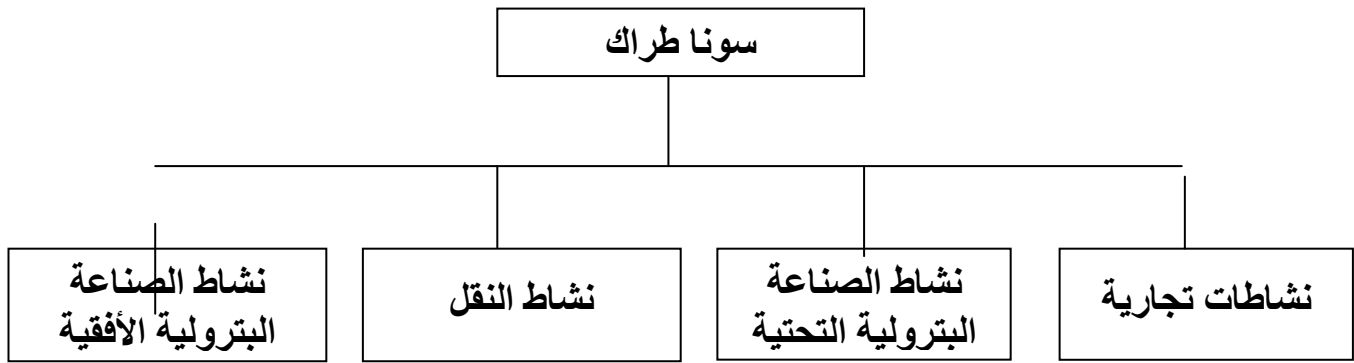
1-3- فرع سونا طراك :

- سونا طراك تصنف مجموعة من:
- أ- سلسلة الحرف البترولية والغازية التي تكون مجموعة مشتقة من مقدمة ومؤخرة الحرف ذات الأساس التقليدي من مجموعة بترولية وغازية،
 ب- الحرف في المجال الشبه البترولي ،التنقيب الجيوفيزيائي الخدمات والأشغال البترولية،
 ت- الحرف المساندة ، وضع وإصلاح القنوات ،نقل البحري للمحروقات المدمج ، البناء الصناعي.
 ث- مختلف الأنشطة تتمدد أو تنوع حافظة أوراقتها،
 ج- وهذه التجهيزات البترولية والغازية ، مهم بقرب السوق في قدرة شرائية مرتفعة،
 ح- قدرة التثبيت على المجموعة الجزائرية تبدأ بتمديدها في العالم.

1-4- أنشطة سونا طراك :

- سونا طراك هي مؤسسة عالمية بمجال أنشطتها ، صناعة البترولية والغازية ومن أهم أنشطتها هي:
- أ- نشاط الصناعة البترولية الأفقية: الاستغلال والإنتاج،
 - ب- نشاط النقل : يتمثل في نقل المحروقات عبر القنوات،
 - ت- نشاط الصناعة البترولية التحتية : وهي آخر نشاطات المؤسسة متمثلة في التميع والتحويل.

2- الهيكل التنظيمي لأنشطة سونا طراك :



المصدر: شركة النقل للناحية الغربية RTO.

2-1- مكانة سونا طراك في الاقتصاد الجزائري:

شركة سونا طراك هي دائما في خدمة اقتصاد الجزائر بعد تأسيسها سنة 1963م ، وقد احتملت كل التغييرات والإصلاحات بتمديد مجموعة الأنشطة البترولية.

واليوم تؤمن سونا طراك مهمات مركزية وإستراتيجية على البحث ،الإنتاج ،العلاج وتمييع الغاز الطبيعي وكذلك فصل الغاز ، البترول المميع (GPL) وهي تمون بالتساوي السوق الوطنية وتسويق المحروقات السائلة والغازية في السوق الخارجية (العالمية).

2-3- الشركات المتفرعة عن سونا طراك وطبيعة عمل كل منها :

الشركة	نوع النشاط	سنة التأسيس	مساهمة سونا طراك
CAMEL	تميع الغاز	1964م	48.5%
ALGO	أعمال الكشف الجيوفيزيائي	1966م	51%
ALFOR	أعمال التنقيب	1966م	51%
ALTRA	أعمال الهندسة المالية	1966م	51%
ALFUID	عمليات الحفر	1966م	51%
ALREG	أعمال المسح الجيوفيزيائي	1968م	51%
ALDIA	الأعمال الكهربائية	1970م	51%
ALTEST	اختيار الآبار وقياس درجة الضغط	1970م	51%
ALTEL	أعمال البناء والهندسة	1971م	51%
ALGORE	المراقبة الجيولوجية وهندسة المكان	1969م	51%

3- تقديم أنشطة النقل عبر القنوات (TRC) :

نشاط النقل عبر القنوات لأجل مهام عديدة هي :

- أ- تسيير واستغلال المنشآت والقنوات لنقل المحروقات،
- ب- تنسيق ومراقبة تنفيذ برامج النقل المتوقفة على وظيفة التزامية الإنتاج والتسويق.
- ت- الصيانة، إصلاح وحماية المنشآت وقنوات نقل المحروقات وكذلك تنفيذ المراجعة العامة للآلات وتغيير التجهيزات،
- ث- قيادة الدراسات، تحقيق وتسيير مشاريع تنمية المنشآت وقنوات نقل المحروقات.

3-1- شبكات النقل TRC:

12750 km خط أنابيب في الاستغلال :

- غاز طبيعي (GN).....، Km580
- بترول خام (PB).....، Km3400
- النفط المكثف (C).....، Km1300
- غاز البترول المميع (GPL).....، Km2250

3-2- نشاط النقل عبر القنوات:

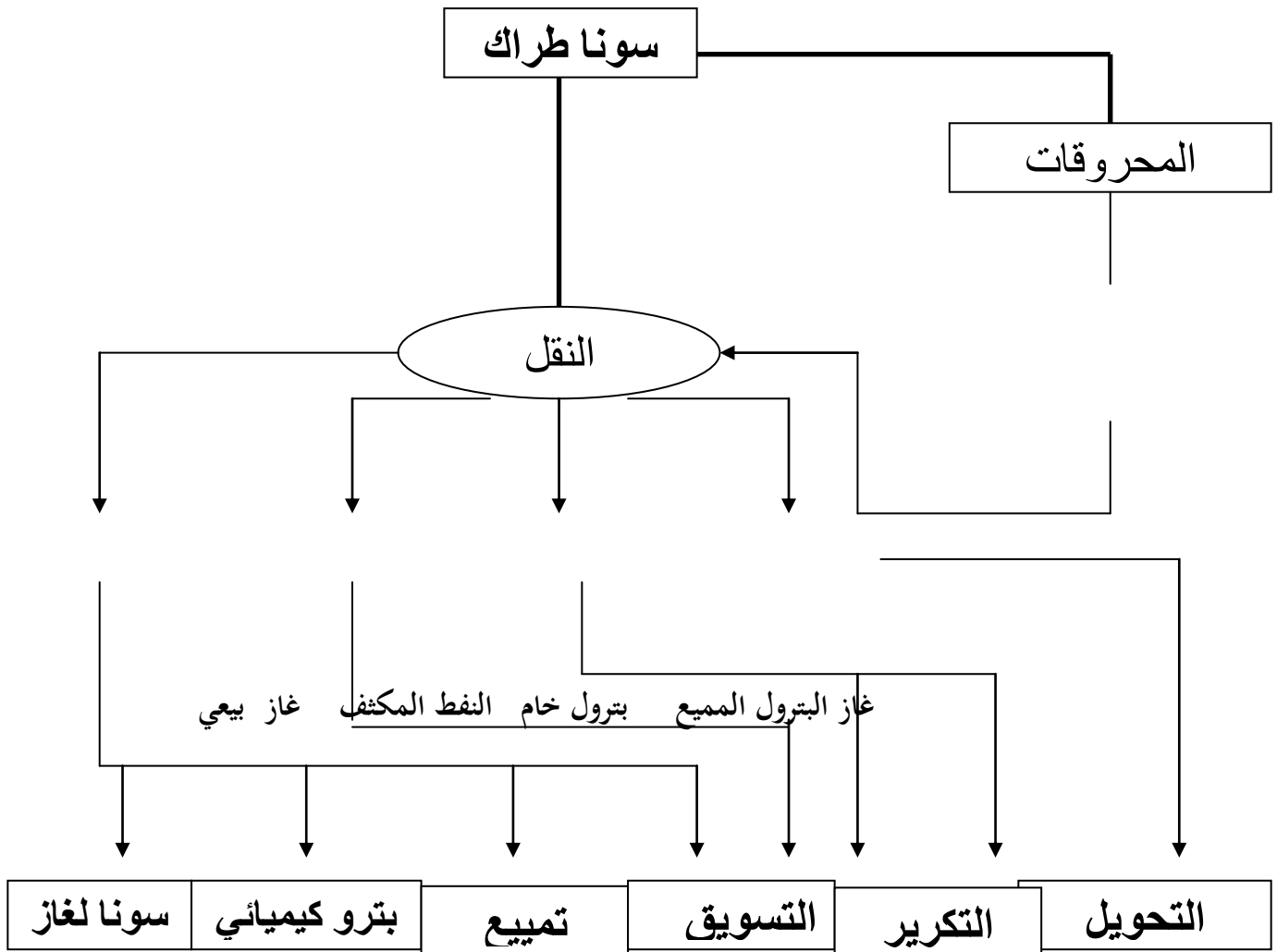
- 733 ميكانيزم رئيسية للاستكشاف ،
- بالتقريب 2 مليون CV (تكاليف متغيرة) من الطاقة المركبة.
- 57 محطة الضخ والضغط.
- 105 مركب التخزين في الاستكشاف.
- 03 مركبات لصيانة المحطات والآلات.
- 07 مركبات التدخل وإصلاح القنوات.

3-3- TRC في وسط سونا طراك :

- Hydrocarbures: المحروقات.
- Sonal gaz : سونا لغاز.
- Transport : النقل.

- Gaz Naturel : غاز طبيعي.
- Pétrole Brut : بترول خام .
- GPL : غاز البترول المميع.
- Pétrochimie : بترو كيميائي.
- Commercialisation : التسويق.
- Condensât : النفط المكثف.
- Raffinage : التكرير.
- Transformation : التحويل.

3-4- ناحية النقل عبر القنوات على مستوى سونا طراك:

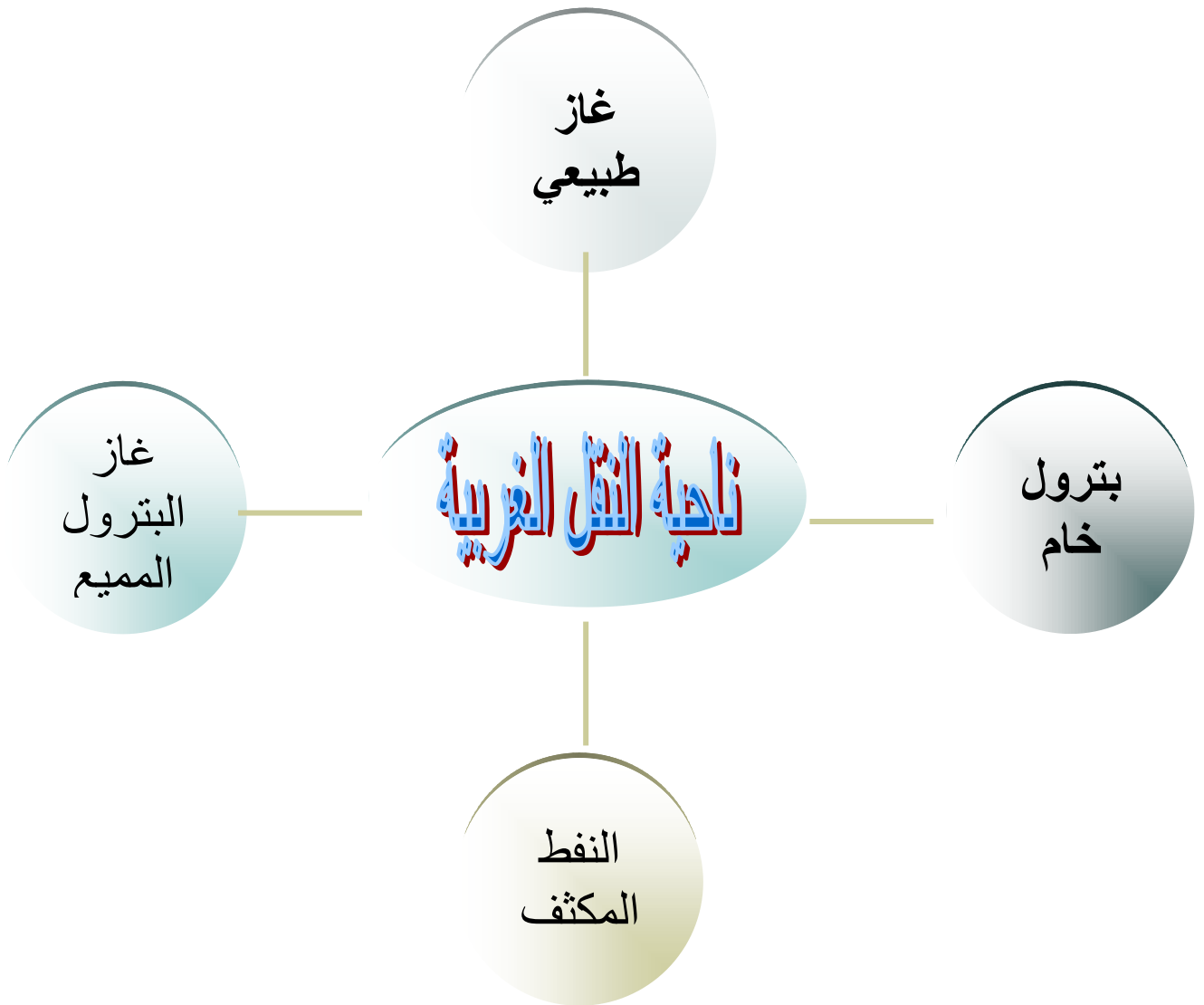


المصدر: ناحية النقل الغربية RTO.

- D-MNT : Division Maintenance قسم الصيانة.
- D. EXL : Division Exploration قسم الاستغلال.
- D.EDV : Division étude et Développement قسم الدراسات والتنمية.
- D.CO : Direction Contrôle des Ouvrages مديرية مراقبة المنشآت.
- D.TN : Direction Travaux Neufs مديرية الأشغال الجديدة.
- D.FJ : Direction Finance et Juridique مديرية القانون والمالية.
- D.RH : Direction Ressources Humaines مديرية الموارد البشرية.
- D.EP : Direction Etude et Planification مديرية الدراسات والتخطيط.
- D.AS : Direction Administration et Sociale مديرية الإدارة الاجتماعية.
- D.RC : Direction Réparation Canalisation مديرية تصليح القنوات.
- D.MN : Direction Maintenance مديرية الصيانة.
- D.TECH : Direction Technique مديرية التقنية.
- D.APRO : Direction Approvisionnement مديرية التموين.
- D.ML : Direction Maintenance Laghouat مديرية الصيانة الأغواط.
- D.MB : Direction Maintenance Biskra مديرية الصيانة بسكرة.
- Région Transport Ouest ← RTO : ناحية النقل الغربية.
- Région Transport Centre ← RTC : ناحية النقل المركزية.
- Région Transport Est ← RTE : ناحية النقل الشرقية.
- Région Transport Haoud El HAMRA ← RTH : ناحية النقل حوض الحمراء.
- Région Transport AINAMMENAS ← RTA : ناحية النقل عين أمناس.
- GAZ ENRICO-MATEI ← GEM : غاز أنغيكوماتي.
- GAZ PEDRO DURAN FARELL ← GPDF : غاز بدرو ديغان فغال.

5- تقديم ناحية النقل RTO :

ناحية الغرب RTO هي ناحية يحقق فيها نشاط النقل عبر القنوات للمشروع الوطني سونا طراك وهي لأجل مهمة نقل المحروقات السائلة والغازية من حاسي الرمل إلى المركب الصناعي بأرزيو.
 5-1- المنتجات الأربعة المنقولة عبر ناحية النقل الغربية:



المصدر: شركة النقل الغربية - RTO -

المنتوجات الأربعة تنقل عبر 09 قنوات وتمر عبر 08 محطات.

11 قنوات أنبوب:

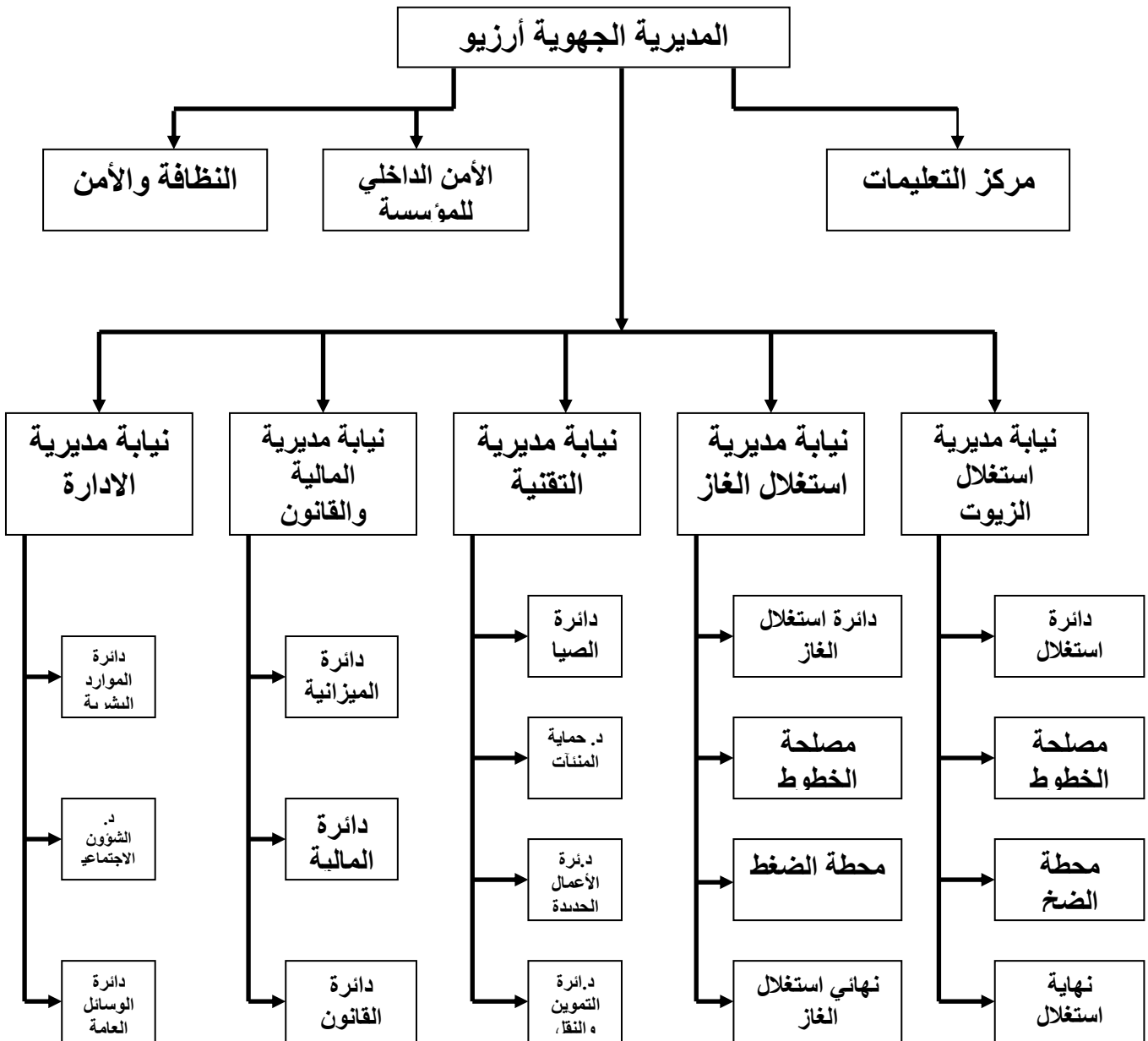
- 05 أنابيب غاز GZ0 – GZ1 – GZ2 – GZ3 –GZ4 ✓
- 02 أنابيب للبتروال الخام OZ1 – OZ2 ✓
- 01 أنبوب للنفط المكثف .NZ1 ✓
- 03 غاز البترول المميع LNZ1 –LZ 1 –LZ2 . ✓

08 محطات:

- 03 محطات الضخ (SP4- SP5-SP6)، ✓
- 05 محطات الضغط (SC1-SC2-SC3-SC4-SC5)، ✓

5-2- الهيكل التنظيمي لנاحية النقل الغربية RTO :

RTO



المصدر : شركة النقل الغربية RTO.

5-3- تاريخ وحدث :

- ✓ 1965/11/07 : بداية تعبئة الخط (بداية النشاط)
- ✓ 1966/02/08 : 15 H : 10 MN وصول البترول لنهائي أرزيو. ←
- ✓ 1966/02/20 : 1H : 42 MN بداية شحن البترول. ←

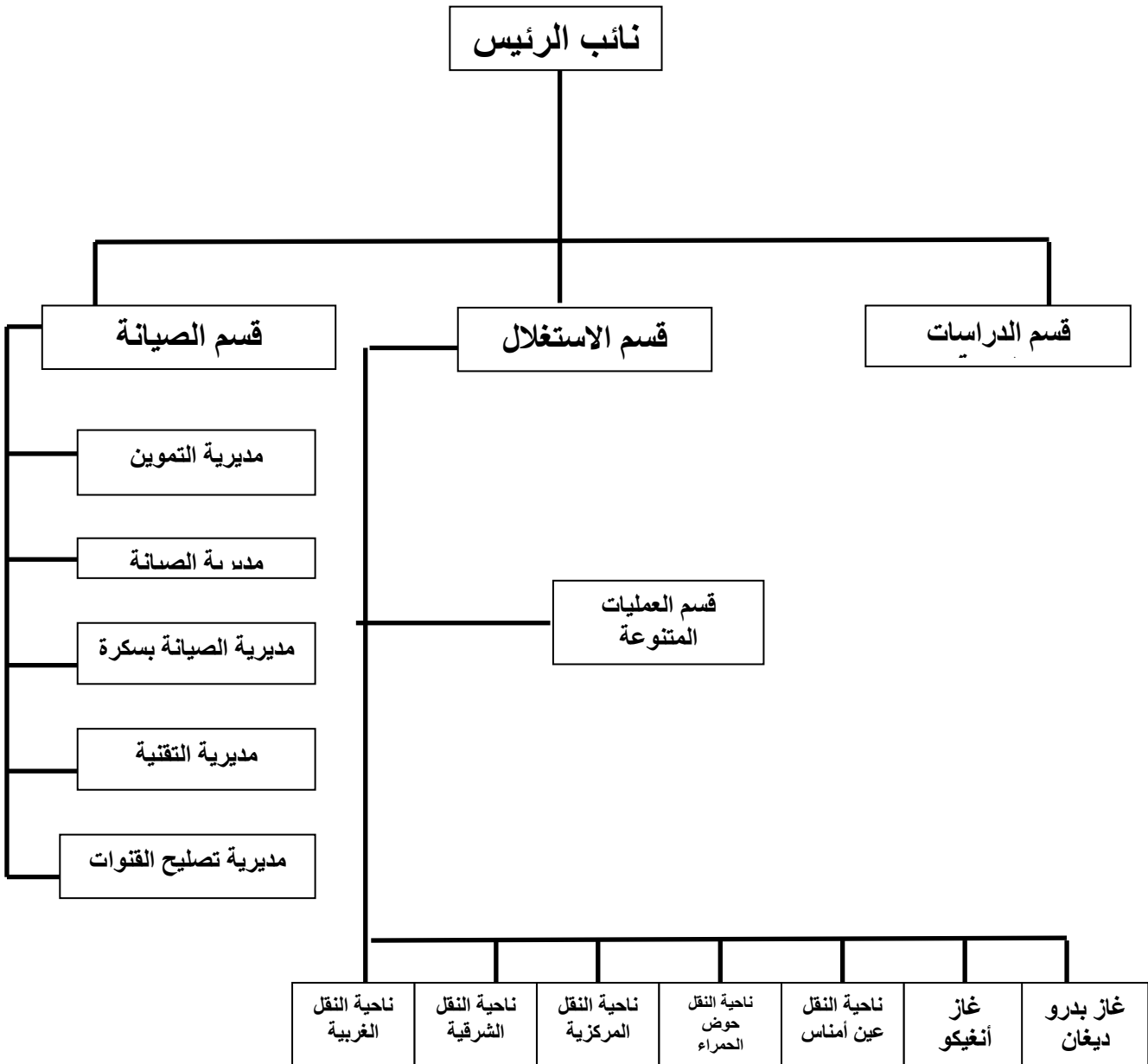
6- مهمة RTO :

- النقل ،التخزين وتسليم المحروقات السائرة والغازية،
- الاستغلال ،الصيانة وحماية ممتلكات المديرية،
- تحضير وتحقيق البرامج والميزانية السنوية،
- متابعة تحقيق المشاريع الممددة ،بتحديد وإعطاء فائض القيمة للطاقة الموجودة.

6-1- الاتصالات (Télécommunication) :

وسائل الاتصالات تكون لمهمة حيوية لأجل نشاط نقل المحروقات عبر القنوات .
وسائل الاتصالات ،الإيداع ،الهاتف ،تؤمن العلاقة الدائمة بين مختلف النهايات ،المحطات ،مقر RTO ومع الوحدات الصناعية بأرزيو .

6-2- الهيكل التنظيمي لأنشطة النقل عبر القنوات:



المصدر: شركة ناحية النقل الغربية RTO.

- Régional D'Arzew: المديرية الجهوية آرزيو.
- Hygiène et Sécurité: النظافة والأمن.
- Centre Informatique: مركز التعليمات.
- Sous Directeur Administration: نيابة مديرية الإدارة.
- Sous Directeur Finances Juridiques: نيابة مديرية المالية والقانون.
- Sous Directeur Technique: نيابة مديرية التقنية.
- Sous Directeur GAZODUCS: نيابة مديرية استغلال الغاز.
- Sous Directeur OLEODUCS: نيابة مديرية استغلال الزيوت.
- Dept ASL: دائرة الموارد البشرية.
- Dept MOG: دوائر الوسائل العامة.
- Dept BUDGET: دائرة الميزانية.
- Dept Finances: دائرة المالية.
- Dept Juridiques: دائرة القانون.
- Dept MNT: دائرة الصيانة.
- Dept DPO: دائرة حماية المنشآت.
- Dept TNF: دائرة الأعمال الجديدة.
- Dept ATR: دائرة التموين والنقل.
- Dept EXG: دائرة استغلال الغاز.
- Service Ligne: مصلحة الخطوط.
- Station Compression: محطة الضغط.
- Terminaux EXG: نهائي استغلال الغاز.
- Station Pompage: محطة الضغط.

Terminaux EXO : نهائي استغلال الزيوت.

المبحث الثاني : وظائف و أقسام وحدة RTO

7- وظائف مختلف تركيبات وحدة RTO:

1- نيابة مديرية RTO:

أ- نيابة مديرية استغلال الزيوت (EXO):

ب-

هذا القطاع مكلف بنقل الكميات السائلة (البترو- النفط المكثف - غاز البترول المميع GPL) وكذلك لتنفيذ برامج النقل بالناحية في مجال المحروقات السائلة وكذلك عمليات نقل البترول الخام للتكرير وفي الأخير تحقيق عمليات الشحن المرخصة لهذه المصالح: (مصلحة المرور، الخطوط، مسرح التجهيز المنائي، مصلحة المخبر).

ت- نيابة مديرية إستغلال أنابيب الغاز EXG :

ومهمتها تشبه دائرة استغلال الزيوت وهي مكلفة بنقل كميات الغاز وكذلك إستغلال محطات الضغط ومختلف النهائيات (مصالح التالية: مصلحة المرور، مصلحة النهائيات، مصلحة الخطوط).

ج- نيابة مديرية التقنية D.TECH:

وتنفصل منها دائرة حماية المنشآت DPO وتتكلف بصيانة المنشآت المركزة وقنوات المحروقات المكونة من خمس مصالح وقسم تحضير وهي (أشغال الخطوط، مصلحة الإنشاء والمراقبة، الإنشاء والإصلاح، الصدا، حظائر

التخزين الثانوية) ، وهذه الدائرة تشتغل أيضا بالمراقبة والمتابعة لحماية القطب ، الإصلاح وتغطية التلائف (الخسائر) ، استبدال القطع المعدنية وأخيرا حماية وصيانة ومراقبة حظائر التخزين .

د - نيابة مديرية الإدارة:

هـ - نيابة مديرية المالية والقانون S.D.F.J:

هي تركيبة تجمع مختلف المعلومات المالية ، القانونية وتحضير تشكيلة جدول القيادة للمديرية ، دائرة المالية المهمة :

- ✓ إعداد ميزانيات الاستغلال والاستثمار ال **DRGA**.
- ✓ متابعة ومراقبة وتحقيق الميزانية وتحليلها مع تركيبات معينة.
- ✓ تعني بتمويل وتسيير عادي لحسابات الاستثمار والاستغلال المفتوحة في أقرب وكالة بنكية **BEA**.
- ✓ مراقبة التنظيم ، احترام نسبة المحاسبة ، تأكيداً مع التنظيم الساري المفعولية **PCN**.
- ✓ احترام الإجراءات والتحويلات الكلية.
- ✓ تحضير جدول القيادة للمديرية.
- ✓ تحديد تكاليف وأسعار استرجاع المنتوجات المنقولة.
- ✓ تحقيق التغطية بالأموال المسترجعة للوحدة.
- ✓ تحقيق دفع الأجور الشهرية.

2- دائرة الأشغال الجديدة TNF:

تتكلف بتحقيق المشاريع المسجلة في المخطط السنوي والمتعاهدة مع شركاء محليين وأجانبين . وهي تتكون من المصالح التالية: (دراسات ، مصلحة **ISP** ، مصلحة المتابعة والتحقيق).

3- دائرة الصيانة MNT:

هي قائمة على تحقيق الأهداف التالية:

الصيانة باستمرار آلات الإنتاج لتأمين وإنجاز التجهيزات وتسمح لنيابة مديرية **EXO** و **EXG** بتحقيق برنامج النقل لها ، تحضير التقدير ، الخبرة ، والتحليل ، مراقبة الآلات مع المراجعة العامة والجزئية ، ومصالحها هي (مصلحة الوسائل ، مصلحة الكهرباء ، مصلحة الميكانيك ، مصلحة المناهج ومصحة الاتصالات).

4- دائرة التمويل والنقل ATR :

دائرة **ATR** تهدف إلى تحقيق أهداف مختلف تركيبات وحدة **RTO** ، في مواد التجهيز قطاع الغيار ، مجموعة أدوات ومختلف التموينات ، وكذلك نقل العمال ومصالحها هي : (التسيير التقني ، النقل والتفريغ ، المشتريات ، الصيانة والحماية).

5-دائرة الموارد البشرية RHC:

المهمة الرئيسية للدائرة RHC :

- ✓ تسيير تنبؤات الموارد البشرية،
- ✓ تسيير التوظيف والإطلاع على مصالح المؤسسة،
- ✓ تسيير إقدامية العامل (Carrière) ،
- ✓ تكوين ، تصنيف مناصب الشغل (التوظيف)،
- ✓ **RHC** تتكون من ثلاثة مصالح (التكوين ، التخطيط الشخصي ، دراسة اللغات).

6- دائرة الإدارة الاجتماعية ASL:

- أ- تهدف وتسهر على التطبيق ، إحتزام التنظيم المرتبط بالعمل ، متابعة التوظيف ومختلف التركيبات.
- ب- مساعدة تركيبات المديرية لتسوية مشاكل العمال وتسيير الرواتب ، مصالحها هي : (لعلاقات الصناعية ، تسيير العمال ، مصلحة اجتماعية).

7- دائرة الوسائل العامة MOG:

MOG لأجل مهمة تأمين السند بمختلف التركيبات:

التطعيم، الإيواء، العلاقات الخارجية، الرياضة والترفيه، صيانة المباني و التجهيزات، تتكون من 03 مصالح: إدارة خارجية، داخلية.

8- دائرة المالية:

8-1- مصلحة المحاسبة العامة:

تتكون من أربع أقسام:

8-1-1- قسم الموردين:

- يقوم بمحاسبة كل الفواتير (الاستثمار، الاستغلال).

8-1-2- قسم العمليات المختلفة:

- يقوم بمحاسبة الكواشف داخل الوحدات **BIU** كل آداءات، تموينات، إيصالات ومحاسبة الرواتب.

8-1-3- قسم العقاري:

- إدارة ملفات الاستثمار وتسجيلها وبعد كل التحركات يعاد ترتيبها حساب الاهتلاكات والجرد والتجهيزات الثابتة والمنقولة.

8-1-4- قسم المركزية والتخزين

- إدارة محاسبة المخزونات الوحدة، ومركزة عمليات المحاسبة العامة وسحب كشف الحسابات الشهرية (ترصيد شهري).

8-2- مصلحة الخزينة العامة:

8-2-1- قسم البنك:

- كل عمليات الدفع (الصرف) الوحدة مع البنك.

8-2-2- قسم الصندوق:

- تنظيم مصاريف (نفقات مختلفة) بحصة رأس المال الذي يجمعه شهريا.

9- دائرة مراقبة التسيير والميزانية:

9-1- مصلحة الاعلام والتسيير:

تتكون من 02 أقسام:

9-1-1- قسم الإعلام والتسيير:

فحص وتدقيق بيانات وحجزها في الحاسوب ،ترتبط بالمحاسبة التحليلية والكمبيالة.

9-1-2- قسم المحاسبة التحليلية:

تحدد أسعار والتكاليف المسترجعة لمجموعة التركيبات التي تساعد على تحديد التكاليف والوضعية اليومية لكل فترة.

9-2- مصلحة الميزانية والمراقبة:

تتكون من قسمين 02:

9-2-1- ميزانية الاستثمار:

برنامج الاستثمار تأسس على قاعدة مخطط النقل ،وكذلك يتابع المشاريع بالملف التقني.

9-2-2- ميزانية الاستغلال:

هذه الأخيرة هدفها متابعة المخطط بواسطة مجمع الوسائل الاستغلالية من طرف الوحدة لأجل إخراج وسائل النقل.

10- دائرة القانون:

تتكون من 03 مصالح:

10-1- مصلحة المنازعات:

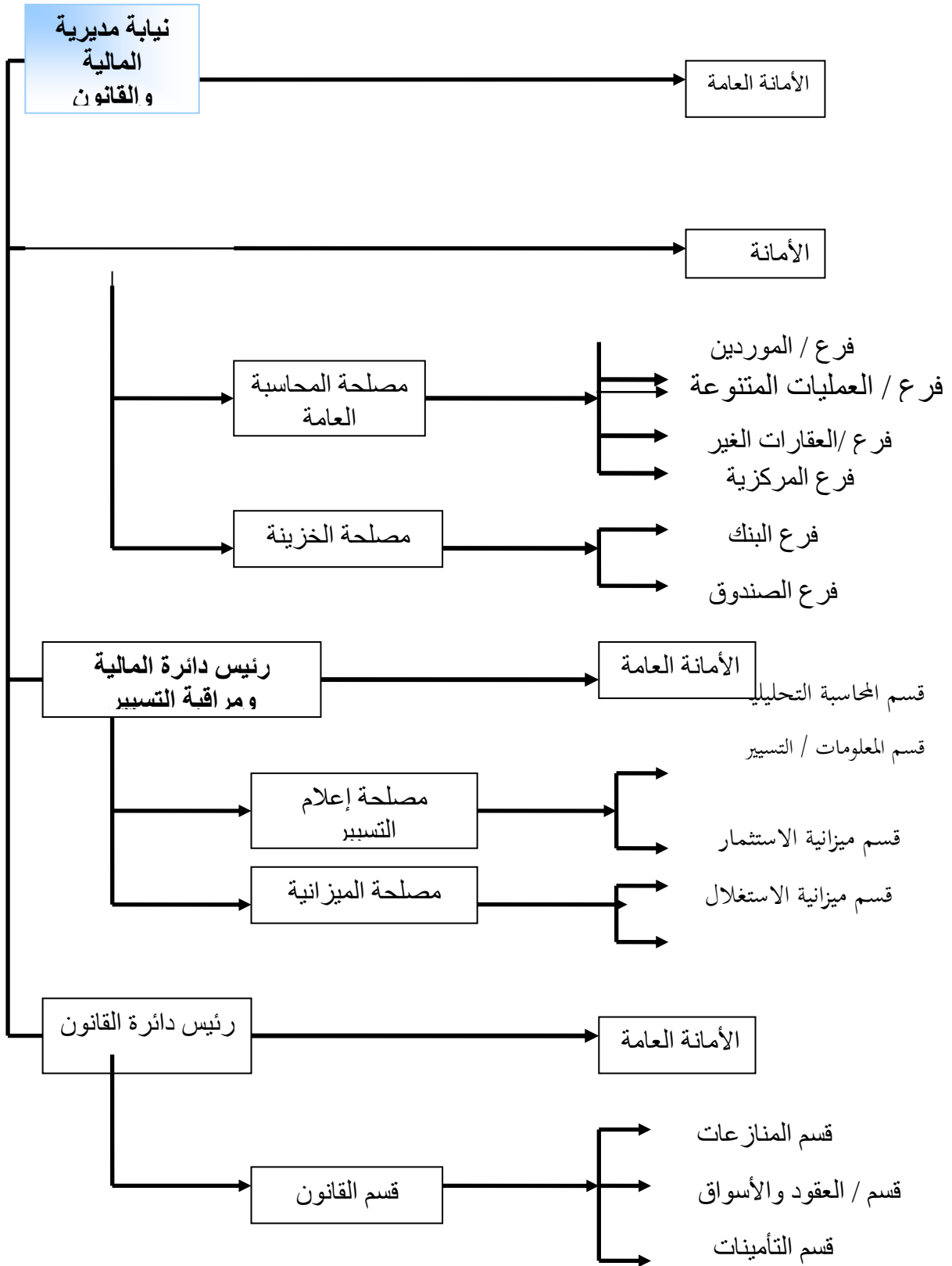
تسيير قضايا المنازعات في المادة الاجتماعية ،المدنية والعقارية.

10-2- مصلحة العقود والأسواق:

التسيير ،المتابعة ،وإجراء إستدعاءات العروض ،العقود (الاستغلال والاستثمار).

10-3- مصلحة التأمينات: إدارة ملفات التأمين لكل ممتلكات شركة النقل للناحية الغربية **RTO**.

10-4- الهيكل التنظيمي لنيابة مديرية المالية لناحية النقل الغربية RTO:



المصدر: شركة النقل لناحية الغربية RTO.

11- دوائر أخرى (مديرية):

11-1- دائرة الأمن HSE:

تتكلف بتسيير المنتوجات ،مواد وتجهيزات الأمن ،الفحص التقني لمجموعة مجموع تجهيزات المديرية وكذلك الاشتراك مع مصلحة استغلال مخططات التدخل ،وهي تتكون من: مصلحة الوقاية ،مصلحة التدخل ،مصلحة المراقبة.

11-2- مركز الإعلام الآلي INF:

تنقسم إلى فوجين:

- ✓ فوج الشبكة،
- ✓ فوج التحليل.

الفصل الثاني

دراسة الميزانية المحاسبية خلال

السنوات: 2009 2010 2011

1) جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2009 – 2010 – 2011

رقم الحساب	البيان	2009	2010	2011
70	مبيعات	413 335,78	526 502,71	184 597 247,53
60	بضاعة مستهلكة	413 335,78	526 502,71	184 412 598,81
80	الهامش الإجمالي	0,00	0,00	184 648,72
80	الهامش الاجمالي	0,00	0,00	184 648,72
71	إنتاج مباع	0,00	0,00	0,00
72	إنتاج مخزون	-995 699 812,52	-868 049 505,21	-1 106 728 859,48
73	إنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة	656 316 683,00	412 175 977,00	637 602 743,00
74	ادوات متممة	60 730 780 764,27	68 313 103 308,70	79 803 757 602,95
75	تحويل التكاليف الإنتاج	139 407 277,25	83 144 350,13	66 018 061,50
61	مواد و لوازم مستهلكة	442 722 469,68	501 453 578,83	563 773 768,67
62	خدمات	5 232 945 817,30	8 054 313 845,19	8 314 666 178,88
81	القيمة المضافة	54 855 136 625,02	59 384 606 706,60	70 522 394 249,14
81	القيمة المضافة	54 855 136 625,02	59 384 606 706,60	70 522 394 249,14
77	منتجات مختلفة	8 030 058,94	9 186 182,27	13 807 990,42
78	تحويل التكاليف الاستغلال	2 866 450 757,52	341 657 845,36	94 406 717,25
63	مصاريف مستخدمين	3 198 058 037,73	3 310 024 084,95	3 373 316 270,67
64	ضرائب و رسوم	1 249 555 919,20	1 351 944 608,49	1 572 220 906,02
65	مصاريف مالية	688 070 663,65	470 189 153,80	675 334 033,87
66	مصاريف مختلفة	92 633 030,32	104 983 273,36	126 718 633,16
68	مخصصات استهلاكات و مؤونات	10 268 992 498,26	9 697 716 826,40	9 877 347 937,60
83	نتيجة الاستغلال	42 232 307 292,32	44 800 592 787,23	55 005 671 175,49
79	نواتج الاستغلال	577 022 644,68	85 241 520 065,70	8 658 101 657,15
69	تكاليف خارج الاستغلال	3 803 907 000,30	86 109 469 656,08	9 472 083 741,03
84	نتيجة خارج الاستغلال	-3 226 884 355,62	-867 949 590,38	-813 982 083,88
83	نتيجة الاستغلال	42 232 307 292,32	44 800 592 787,23	55 005 671 175,49
84	نتيجة خارج الاستغلال	-3 226 884 355,62	-867 949 590,38	-813 982 083,88

54 191 689 091,61	43 932 643 196,85	39 005 422 936,70	النتيجة الإجمالية	880
0,00	0,00	0,00	ضرائب على الأرباح	889
54 191 689 091,61	43 932 643 196,85	39 005 422 936,70	النتيجة الصافية	88

الميزانية المالية خلال : 2009 - 2010 - 2011

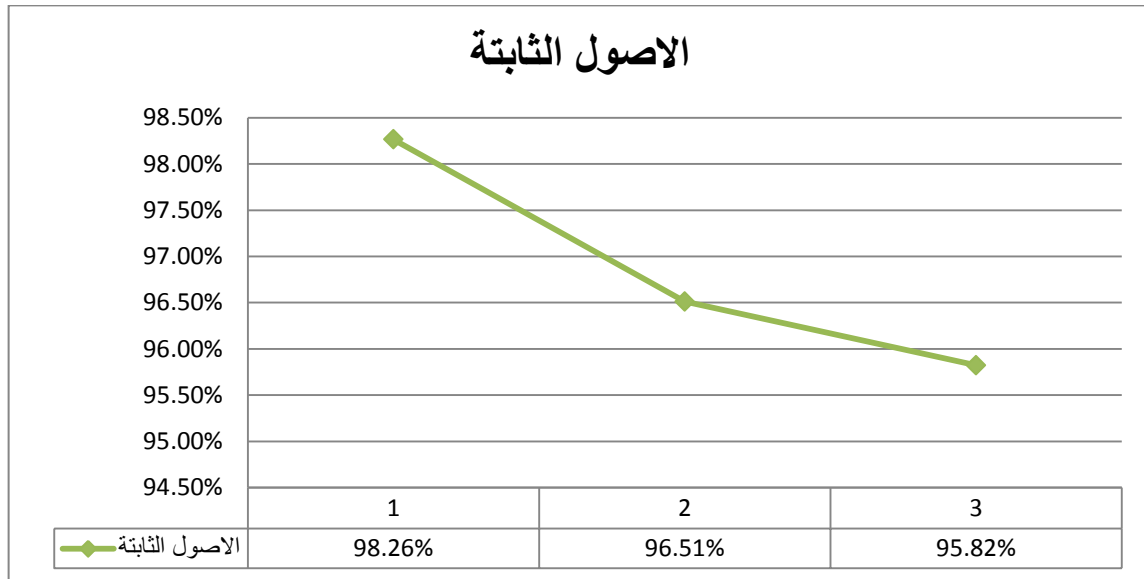
2011	2010	2009	الأصول	
			الاستثمارات	
148 905 470,40	148 905 470,40	148 905 470,40	أراضي	22
62 370 220 259,39	70 024 163 342,57	67 221 848 440,30	تجهيزات ثابتة مركبة للإنتاج	23
6 803 156 552,56	6 430 799 792,27	6 404 563 709,26	تجهيزات إنتاج أخرى	25
3 783 519 969,10	4 037 597 629,52	4 226 713 194,40	تجهيزات اجتماعية	25
9 632 966 991,44	6 739 935 213,53	5 638 017 793,40	استثمارات قيد التنفيذ	28
420 737 646,60	37 436 397,13	93 046 723,63	مدينو استثمارات	42
10 151 300,63	11 955 288,37	13 464 944,45	حساب خصوم المدينة	40
83 169 658 190,12	87 430 793 133,79	83 746 560 275,84	مجموع الأصول الثابتة	
			أصول متداولة	
			قيم الاستغلال	
736 588 368,19	727 810 588,28	688 135 815,76	مواد و لوازم	31
28 315 505,65	28 315 505,65	28 315 505,65	منتجات تامة	35
1 156 208,20	486 000,00	11 447 765,10	مخزونات موجودة في خارج الشركة	37
766 060 082,04	756 612 093,93	727 899 086,51	مجموع	
			قيم محققة	
841 475 293,20	861 566 822,32	669 528 527,83	مدينو استثمارات	42
163 032 712,32	94 673 926,18	16 556 659,48	ذمم على الزبائن	47
241 152 700,00	175 421 139,48	6 260 479,73	تسبيقات بنكية	45
5 886 167,58	62 458 080,30	42 654 472,71	تسبيقات الاستغلال	46
1 251 546 873,10	1 194 119 968,28	735 000 139,75	مجموع	
			قيم جاهزة	
1 608 789 576,91	1 210 166 797,50	16 749 594,27	نقديات	48
1 608 789 576,91	1 210 166 797,50	16 749 594,27	المجموع	
3 626 396 532,05	3 160 898 859,71	1 479 648 820,53	المجموع	

86 796 054 722,17	90 591 691 993,50	85 226 209 096,37	المجموع	
			الخصوم	
			أموال خاصة	
431 089,02	347 078,26	138 219,48	حسابات الأصول	50
0,00	148 227 219,80	148 227 219,80	فروق إعادة التقييم	15
0,00	-148 227 219,80	-118 581 775,84	الأموال الخاصة الأخرى	16
30 997 615 133,74	46 006 407 679,67	45 995 025 220,45	ارتباط بين الوحدات	17
54 191 689 091,61	43 932 643 196,85	39 005 422 936,70	نتيجة قيد التخصيص	18
546 478 003,03	337 552 556,89	36 347 079,27	مؤونات الحسائر و التكاليف	19
-1 211 236 735,24	-1 746 411 507,25	-2 303 705 234,59	فارق المعادلة	107
84 524 976 582,16	88 530 539 004,42	82 762 873 665,27	المجموع	
			الديون طويلة الأجل	
187581891	5 781 186,98	4 447 066,91	ديون الاستثمارات	52
187 581 890,96	5 781 186,98	4 447 066,91	المجموع	
84 712 558 473,12	88 536 320 191,40	82 767 320 732,18	المجموع	
			الديون القصيرة الأجل	
375 163 781,92	182 304 598,76	1 163 425 229,14	ديون الاستثمارات	52
140 420 415,19	44 693 337,73	56 829 082,78	ديون المخزونات	53
71 620 971,31	87 195 763,23	52 178 012,57	مبالغ محتفظ بها في الحساب	54
1 496 291 080,63	1 741 178 102,38	1 186 456 039,70	ديون الاستغلال	56
2 083 496 249,05	2 055 371 802,10	2 458 888 364,19	مجموع الديون	
86 796 054 722,17	90 591 691 993,50	85 226 209 096,37	مجموع الخصوم	

الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2009 - 2010 - 2011

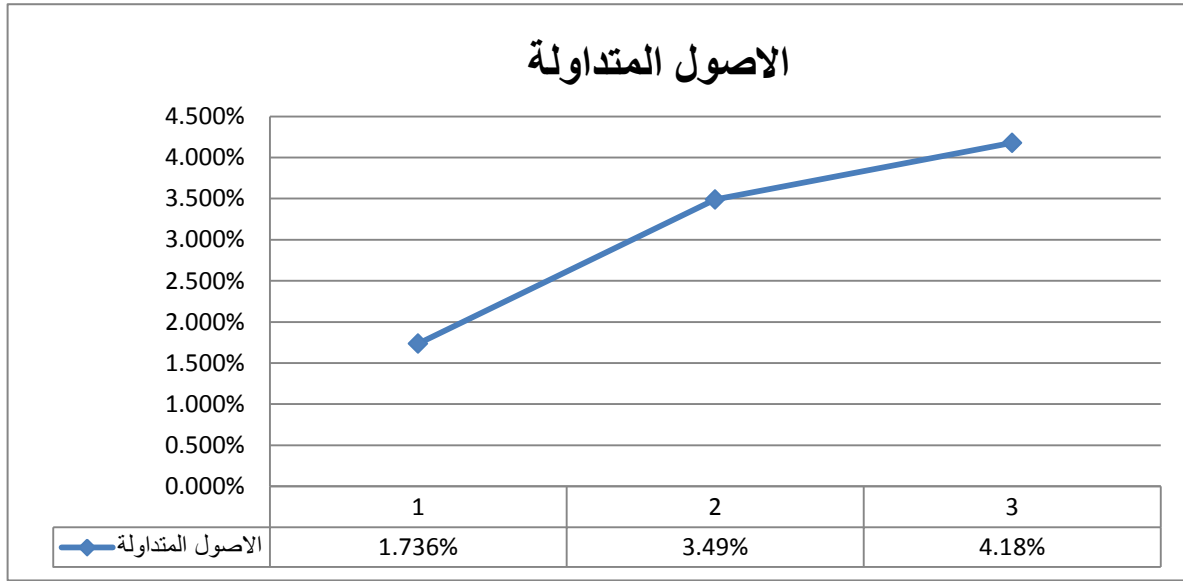
جانب الأصول:

2011		2010		2009		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
100,00%	86796054722,17	100,00%	90 591 691993,50	100,00%	85 226 209096,37	الأصول
95,82%	83 169 65890,12	96,51%	87 430 793133,79	98,26%	83 746 560275,84	أ الثابتة
4,18%	3 626 396532,05	3,49%	3 160 898 859,71	1,74%	1 479 648 820,53	أ المتداولة
4,18%	3 626 396532,05	0,84%	756 612 093,93	0,85%	727 899 086,51	قيم الاستغلال
1,44%	1 251 546873,10	1,32%	1 194 119 968,28	0,86%	735 000 139,75	قيم محققة
1,85%	1 608 789576,91	1,34%	1 210 166 797,50	0,02%	16 749 594,27	قيم جاهزة



رسم بياني يوضح تطور الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاث

2011 - 2010 - 2009



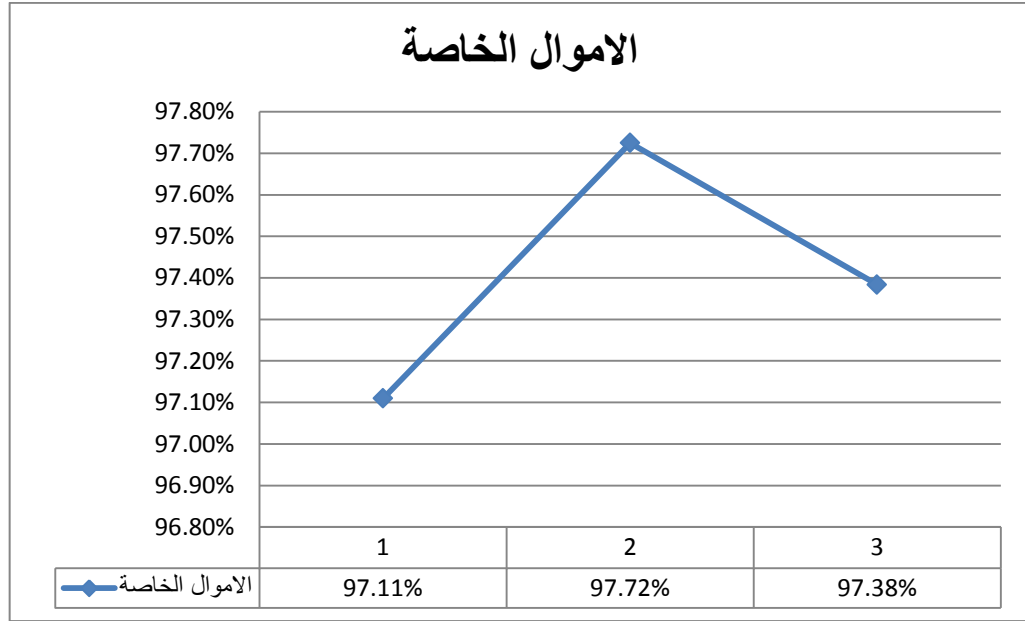
رسم بياني يوضح تطور الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاث

2011 – 2010 – 2009

الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2011 – 2010 – 2009

جانب الخصوم

2011		2010		2009		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
100,00%	86796054722,17	100,00%	90591691993,50	100,00%	85 226209096,37	الخصوم
97,38%	84524976582,16	97,72%	88530539004,42	97,11%	82 762873665,27	الاموال الخاصة
0,22%	187 581 890,96	0,01%	5 781 186,98	0,005%	4 447 066,91	ديون ط ا
0,98	84712558473,12	0,98	88536320191,40	0,97	82 767 32032,18	الاموال الدائمة
2,40%	2 083 496249,05	2,27%	2 055 371802,10	2,885%	2 458 888 364,19	ديون ق ا



رسم تخطيطي يوضح تطور الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث

2011 – 2010 – 2009

دراسة رأسمال العامل:

1- حساب رأسمال العامل الدائم : أموال دائنة - أصول ثابتة

2011	2010	2009	السنوات
84 712 558 473,12	88 536 320 191,40	82 767 320 732,18	الأموال الدائمة
			-
83 169 658 190,12	87 430 793 133,79	83 746 560 275,84	الأصول الثابتة
1 542 900 283,00	1 105 527 057,61	-979 239 543,66	رأسمال العامل الدائم

التعليق:

نلاحظ أن رأسمال العامل الدائم منخفض في سنة 2009 على عكس السنتان 2010 و 2011 بحيث ارتفع من السالب إلى الموجب ، و هذا يدل على أن المؤسسة تحقق هامش أمان لتغطية أصولها المتداولة و بالتالي تحقق توازن مالي على المدى الطويل .

2 - حساب رأسمال العامل الصافي : أصول ثابتة - ديون قصيرة الأجل

السنوات	2009	2010	2011
الأصول المتداولة	1 479 648 820,53	3 160 898 859,71	3 626 396 532,05
-			
د.ق.اجل	2 458 888 364,19	2 055 371 802,10	2 083 496 249,05
رأسمال العامل الصافي	-979 239 543,66	1 105 527 057,61	1 542 900 283,00

التعليق:

نرى بان المؤسسة لم تحقق فائض خلال السنة الأولى و إنما حققت في السنتين الأخيرتين و ذلك معناه أنها تستطيع تحقيق توازن مالي على المدى القصير.

3 - حساب رأسمال العامل الخاص : أموال خاصة - أصول ثابتة

السنوات	2009	2010	2011
الأموال الخاصة	82 762 873 665,27	88 530 539 004,42	3 626 396 532,05
-			
الأصول الثابتة	83 746 560 275,84	87 430 793 133,79	83 169 658 190,12
رأسمال العامل الخاص	-983 686 610,57	1 099 745 870,63	-79 543 261 58,07

التعليق:

إن المؤسسة حققت رأسمال عامل خاص سالب خلال السنتين الأولى و الأخيرة، و منه فان المؤسسة ليس لها القدرة على تغطية أصولها الثابتة بالأموال الخاصة أي ليس لديها استقلالية مالية.

4 - حساب رأسمال العامل الإجمالي : مجموع الأصول المتداولة.

السنوات	2009	2010	2011
قيم الاستغلال	727 899 086,51	756 612 093,93	3 626 396 532,05
قيم محققة	735 000 139,75	1 194 119 968,28	1 251 546 873,10
قيم جاهزة	16 749 594,27	1 210 166 797,50	1 608 789 576,91
رأسمال العامل الإجمالي	1 479 648 820,53	3 160 898 859,71	6 486 732 982,06

التعليق:

نلاحظ ارتفاع في رأسمال العامل الإجمالي خلال السنوات الثلاث و هذا راجع إلى ارتفاع القيم المحققة و الاستغلال و بالتالي فان هناك ارتفاع في الأصول المتداولة بشكل عام.

5 - رأسمال العامل الخارجي (الأجنبي) : ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

السنوات	2009	2010	2011
د.ق.اجل	2 458 888 364,19	2 055 371 802,10	2 083 496 249,05
د.ط.اجل	4 447 066,91	5 781 186,98	187 581 890,96
رأسمال العامل الخارجي	2 463 335 431,10	2 061 152 989,08	2 271 078 140,01

التعليق:

نلاحظ أن هناك انخفاض خلال السنوات الثلاث و هذا راجع الى انخفاض الديون الطويلة و القصيرة الأجل.

6 - احتياجات رأسمال العمل:

السنوات	2009	2010	2011
قيم الاستغلال	727 899 086,51	756 612 093,93	3 626 396 532,05
قيم محققة	735 000 139,75	1 194 119 968,28	1 251 546 873,10
د.ق.اجل	2 458 888 364,19	2 055 371 802,10	2 083 496 249,05
سلفات بنكية	0	0	0
احتياجات رأسمال العامل	-995 989 137,93	-104 639 739,89	2 794 447 156,10

التعليق :

نلاحظ أن احتياجات رأسمال العامل كان سالب خلال السنتين 2009 و 2010 و هذا بسبب انخفاض القيم المحققة و ارتفاع الديون القصيرة الأجل . و هذا يعني أن احتياجات الدورة اقل من الموارد الدورة إما بالنسبة للسنة الأخيرة نرى بان احتياجات رأسمال العامل ارتفعت بشكل ايجابي و يعني هذا الخير أن المؤسسة تستطيع أن تمول بمواردها القصيرة احتياجات الاستغلال .

7 - نسبة التمويل الدائم : الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

السنوات	2009	2010	2011
أموال دائمة	82 767 320 732,18	88 536 320 191,40	84 712 558 473,12
أصول ثابتة	83 746 560 275,84	87 430 793 133,79	83 169 658 190,12
نسبة التمويل الدائم	0,99	1,01	1,02

التعليق:

نلاحظ أن الشرط المحقق في هذه المؤسسة باعتبار أن هذه النسبة تفوق الواحد من خلال السنتين الأخيرتين و بالتالي فان لها قدرة كبيرة في تمويل الأصول الثابتة بالأموال الخاصة.

8 - نسبة التمويل الخاص : الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

السنوات	2009	2010	2011
الأموال الخاصة	82 762 873 665,27	88 530 539 004,42	3 626 396 532,05
الأصول الثابتة	83 746 560 275,84	87 430 793 133,79	83 169 658 190,12
نسبة التمويل الخاص	0,99	1,01	0,04

التعليق:

نلاحظ أن المؤسسة ليس لديها الاستقلالية التامة لتغطية أصولها الثابتة بالأموال الخاصة و ذلك راجع إلى النسبة لا تفوق الواحد خلال السنتين 2009 و 2011 كما أنها انخفضت انخفاض شديد.

9 - معدل الاستقلالية المالية الذاتية: الأموال الخاصة / مجموع الديون

2011	2010	2009	السنوات
3 626 396 532,05	88 530 539 004,42	82 762 873 665,27	الأموال الخاصة
2 271 078 140,01	2 061 152 989,08	2 463 335 431,10	مجموع الديون
1,60	42,95	33,60	نسبة الاستقلالية المالية الذاتية

التعليق:

نلاحظ إن المؤسسة تتمتع باستقلالية معناه أنها قادرة على تسديد و الاقتراض

10 - نسبة الاستقلالية المالية: الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

2011	2010	2009	السنوات
3 626 396 532,05	88 530 539 004,42	82 762 873 665,27	الأموال الخاصة
84 712 558 473,12	90 591 691 993,50	85 226 209 096,37	مجموع الخصوم
0,04	0,98	0,97	نسبة الاستقلالية المالية

التعليق:

إن هذه المؤسسة تفوق 0,5 بالتالي فأنها قادرة على تسديد أو الاقتراض و بالتالي لها إمكانيات خارجية.

11- نسبة قابلية السداد (الملائمة العامة) : مجموع الديون / مجموع الأصول

2011	2010	2009	السنوات
2 271 078 140,01	2 061 152 989,08	2 463 335 431,10	مجموع الديون
84 712 558 473,12	90 591 691 993,50	85 226 209 096,37	مجموع الأصول
0,03	0,02	0,03	نسبة قابلية السداد

التعليق:

نلاحظ ارتفاع في هذه النسبة معناه إن المؤسسة لها ضمان تسديد الديون للغير.

12 – نسبة سيولة الأصول : الأصول المتداولة / مجموع الأصول:

السنوات	2009	2010	2011
الأصول المتداولة	1 479 648 820,53	3 160 898 859,71	3 626 396 532,05
مجموع الأصول	85 226 209 096,37	90 591 691 993,50	84 712 558 473,12
نسبة سيولة الأصول	0,02	0,03	0,04

التعليق:

نلاحظ أن النسبة اقل من 0,5 و هذا يعني بان المؤسسة صناعية و ليست تجارية لان الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة.

13 – نسبة السيولة العامة: الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.

السنوات	2009	2010	2011
الأصول المتداولة	1 479 648 820,53	3 160 898 859,71	3 626 396 532,05
د.ق.اجل	2 458 888 364,19	2 055 371 802,10	2 083 496 249,05
نسبة سيولة العامة	0,60	1,54	1,74

التعليق:

نلاحظ أن النسبة أكبر من الواحد إذن الشرط محقق فهي تعبر عن تغطية أصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ، و بالتالي المؤسسة تحقق رأسمال عامل صافي موجب فهي تحقق التوازن المالي.

و خلال السنوات الثلاث نلاحظ ارتفاع في نسبة السيولة العامة و هذا راجع إلى زيادة الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاث .

14 - نسبة السيولة المختصرة (الخزينة الآنية) : القيم الجاهزة + القيم المحققة/ ديون قصيرة الأجل

السنوات	2009	2010	2011
ق. جاهزة+ ق. محققة	751 749 734,02	2 404 286 765,78	2 860 336 450,01
د.ق.اجل	2 458 888 364,19	2 055 371 802,10	2 083 496 249,05
نسبة سيولة المختصرة	0,31	1,17	1,37

التعليق:

نلاحظ أن هناك ارتفاع في معدل السيولة المختصرة خلال السنوات الثلاث و بالتالي تحقق تغطية الجاهزة و القيم المحققة بقروض قصيرة الأجل ، و هي تحاول أن تستغل سيولتها بعقلانية .

15 - نسبة الخزينة الآنية: القيم الجاهزة/ ديون قصيرة الأجل

السنوات	2009	2010	2011
القيم الجاهزة	16 749 594,27	1 210 166 797,50	1 608 789 576,91
د.ق.اجل	2 458 888 364,19	2 055 371 802,10	2 083 496 249,05
الخزينة الآنية	0,01	0,59	0,77

التعليق:

نلاحظ أن النسبة في ارتفاع خلال السنوات الثلاث ولم تفق حدها الأقصى بمعنى أن أموال المؤسسة استغلت بشكل جيد و حقق من وراءه مردود.

16 - نسبة الملائمة العامة: مجموع الأصول / مجموع الديون

السنوات	2009	2010	2011
مج الأصول	85 226 209 096,37	90 591 691 993,50	84 712 558 473,12
مج الديون	2 463 335 431,10	2 061 152 989,08	2 271 078 140,01
معدل الملائمة العامة	34,60	43,95	37,30

التعليق:

نلاحظ أن النسبة غير مستقرة حيث ارتفعت إلى 43,95 سنة 2006 لتتخفف إلى 37,30 سنة 2011 و هذا راجع إلى ارتفاع مجموع الديون مع انخفاض مجموع الأصول رغم تحقيق درجة الثقة جيدة.

تحليل الخزينة

1 - الخزينة الآنية: قيم جاهزة - ديون قصيرة الأجل

السنوات	2009	2010	2011
القيم الجاهزة	16 749 594,27	1 210 166 797,50	1 608 789 576,91
د.ق.اجل	2 458 888 364,19	2 055 371 802,10	2 083 496 249,05
الخزينة الآنية	-2 442 138 769,92	-845 205 004,60	-474 706 672,14

التعليق:

نلاحظ أن خلال السنوات الثلاث أن القيم الجاهزة اقل من الديون القصيرة الأجل و هذا يدل على وجود عجز في الخزينة الآنية لان المؤسسة ليست قادرة على مواجهة الديون القصيرة بالقيم الجاهزة .

2 - الخزينة العامة: قيم جاهزة + قيم محققة - ديون قصيرة الاجل

السنوات	2009	2010	2011
القيم الجاهزة+ القيم المحققة	751 749 734,02	2 404 286 765,78	2 860 336 450,01
د.ق.اجل	2 458 888 364,19	2 055 371 802,10	2 083 496 249,05
الخزينة العامة	-1 707 138 630,17	348 914 963,68	776 840 200,96

التعليق:

نلاحظ أن الخزينة العامة خلال السنة 2009 كانت سالبة بمعنى انه كان هنالك عجز على عكس السنتين 2010 و 2011 فقد ارتفعت و هذا يعني أن هناك فائض في المؤسسة.

دراسة المردودية:

1- المردودية المالية: النتيجة الصافية / النتيجة الخاصة

السنوات	2009	2010	2011
النتيجة الصافية	39 005 422 936,70	43 932 643 196,85	54 191 689 091,61
الأموال الخاصة	82 762 873 665,27	88 530 539 004,42	3 626 396 532,05
المردودية المالية	0,47	0,50	14,94

التعليق:

إن المؤسسة حققت مردودية مالية جيدة خلال السنوات الثلاث لاسيما في سنة 2011 ب 14,94 و هذا راجع إلى الإمكانيات المالية التي تمتاز بها المؤسسة و معرفة كيفية استغلالها.

2- المردودية الاقتصادية: النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

السنوات	2009	2010	2011
النتيجة الصافية	39 005 422 936,70	43 932 643 196,85	54 191 689 091,61
مج الأصول	85 226 209 096,37	90 591 691 993,50	84 712 558 473,12
المردودية الاقتصادية	0,46	0,48	0,64

التعليق:

إن المردودية الاقتصادية في حالة جيدة و تتزايد من سنة إلى أخرى و هذا ما لحظناه خلال السنوات الثلاث ، و بالتالي النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسة تغطي بالتقريب كل الأصول.

3- المردودية الاستغلالية: نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول

السنوات	2009	2010	2011
النتيجة الاستغلال	42 232 307 292,32	44 800 592 787,23	55 005 671 175,49
مج الأصول	85 226 209 096,37	90 591 691 993,50	84 712 558 473,12
المردودية الاستغلالية	0,50	0,49	0,65

التعليق:

نلاحظ أن المردودية الاستغلالية في تزايد و هذا راجع إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال و هذا يدل على أن المؤسسة تستغل مردودها لتحقيق نتيجة جيدة.

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بمؤسسة **سونطراك**، مديرية المالية والمحاسبة لفرع **RTO** والإطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وكذا معرفة كل المؤشرات المعبرة والمحللة لوضع المؤسسة، فإن النتيجة العامة التي وصلنا لتمثل في إيجابيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- توفر رأس المال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان.
- تمتعها بخزينة موجبة مما يبين أن حالتها المالية جيدة
- عدم اللجوء إلى البنك نظراً للسيولة التي بحوزتها.
- تحقيق مردودية حسنة وذلك تبعاً لما تبينه المؤشرات المدروسة

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

نظرا لما يشهده الاقتصاد الوطني من تحولات كبرى فانه يستلزم توفر إمكانيات كبرى لتغطية هاته التطورات ، و لكن يجب أن تكون مثل هاته الإمكانيات و خاصة المالية مبنية على أسس متينة من أجل بلورة إستراتيجية العمل في المستقبل ، وهذا لا يكون إلا بالتحكم أو التسيير العقلاني أو الرشيد للموارد أو الاستخدامات المتاحة ، و متابعة دقيقة لمختلف العمليات بالاعتماد على تقنيات مساعدة لاتخاذ قرارات مستقبلية اتجاه المؤسسة ، و من بين هاته التقنيات ، تقنية التحليل المالي التي كانت موضوع دراستنا .

و من خلال معالجتنا لموضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، و ذلك لما يكتسبه من طابع تقني في تبني الإستراتيجية المختارة ، نستطيع أن نقدم أهم النتائج و هي على النحو الآتي :

التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في البرمجة و التخطيط ، و في التشخيص المالي أي أن وضعية المؤسسة المالية سليمة ، و يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة.

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية لدراسة حالة المؤسسة كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة ، و يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الإستراتيجية التي سبق اتخاذها .

التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط القوة و الضعف للمؤسسة في السياسة المتبعة.

- إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية لأنشطة المؤسسة المختلفة التي بموجبها يتم تمويل وظائف المؤسسة في إطار الظروف المالية و السياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة ، و هو ما يؤكد " لا شيء يتحرك إلا بالوضعية المالية " .

إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية ، و هو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول و الخصوم .

و من خلال دراستنا المتمثلة أساسا في تحليل الهيكل المالي لشركة السونطراك فرع **RTO** و بعد أن

تطلعنا على سياساتها و منهجيتها و المعطيات المحصل عليها استخلصنا

الملاحظات التالية

- يملك من الكفاءات المهنية و الوسائل المالية التي هي في تطور مستمر مما يمكنه من تحقيق توازن مالي

منشود ، لكن إذا أحسن استغلال هذه الكفاءات .

- من خلال هذه الاستنتاجات نجد أن هناك تطابق مع الفرضيات المقدمة مما يدل على أن الوضعية المالية

تلعب دورا هاما في تسيير المصالح المالية للمؤسسة ، و من ثم وضع القرارات و الاستراتيجيات في الأفق

المستقبلية .

المراجع

1. إبراهيم هندي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، بيروت، 1999
2. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية بيروت 1980.
3. جمال الدين لعويسات - مبادئ الإدارة - (مصر دار هومة) 2003
4. رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى
5. رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى.
6. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة 1998.
7. صالح خالص، المبادئ الأساسية لمحاسبة و المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997
8. عامر شقرو ايمن الشنطي، الادارة و التحليل المالي، دار البداية، 1991
9. مذكرة تخرج لنيل شهادة اليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية "التحليل المحاسبي و المالي"
10. مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية "التحليل المالي"
11. مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس التوازن و اللاتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، تخصص مالية و محاسبة، سنة جامعية 2010-2011
12. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار العامة للنشر، عمان، 2000
13. محمد فريد الصحن - على الشريف - محمد سلطان مبادئ الإدارة - (مصر، الدار الجامعية 1999) .
14. ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول دار المحمدية، الجزائر، سنة 1988.

91 كلمة شكر و تقدير
91 الإهداء
91 قائمة الأشكال
91 قائمة الجداول
أ المقدمة العامة
1 • الفصل الأول : التحليل المالي
2 ✚ مقدمة الفصل الأول
3 ✓ المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي
3 ■ المطلب الأول: تعريف التحليل المالي
5 ■ المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي
6 ■ المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي
7 ✓ المبحث الثاني: معايير التحليل المالي و خصائصه
7 ■ المطلب الأول: معايير التحليل المالي
8 ■ المطلب الثاني: خصائص المعايير و استخداماتها
9 ■ المطلب الثالث : نتائج التحليل المالي
10 ✓ المبحث الثالث: طبيعة و مراحل التحليل المالي
10 ■ المطلب الأول: طبيعة التحليل المالي
12 ■ المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي
13 ■ المطلب الثالث: وسائل التحليل المالي
15 ✓ المبحث الرابع : أساليب التحليل المالي و البيانات اللازمة
15 ■ المطلب الأول : المعلومات اللازمة للمحلل المالي
16 ■ المطلب الثاني: وظيفة المحلل المالي
17 ■ المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي

- 19..... خلاصة الفصل الأول
- الفصل الثاني: التوازن المالي
- 21..... مقدمة الفصل الأول
- ✓ المبحث الأول: التوازن المالي
 - المطلب الأول: التوازن المالي
 - المطلب الثاني: حالات التوازن المالي
 - المطلب الثالث: شروط التوازن المالي
 - ✓ المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة رأس المال العامل
 - المطلب الأول : تعريف رأس المال العامل و كيفية حسابه (Fonds de roulement)
 - المطلب الثاني: التفسير المالي لرأس المال العامل
 - المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل
 - ✓ المبحث الثاني: احتياجات رأس المال العامل (Besoin de fonds de roulement)
 - المطلب الأول: تعريف احتياجات رأس المال العامل و كيفية حسابه
 - المطلب الثاني: التفسير المالي لاحتياجات رأس المال العامل
 - المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل
 - ✓ المبحث الرابع: الخزينة (Trésorie)
 - المطلب الأول : تعريف الخزينة و كيفية حسابها
 - المطلب الثاني: حساب الخزينة
 - المطلب الثالث:التفسير المالي للخزينة
 - ✓ المبحث الرابع : النسب المالية
 - المطلب الأول : تعريف النسب المالية وأهميتها
 - المطلب الثاني : أنواع النسب المالية
 - المطلب الثالث : نسب السيولة
- 40.....

45.....	✚ خلاصة الفصل الثاني
	✚ الجانب التطبيقي
48.....	● الفصل الأول: تقديم الشركة
48.....	✚ مقدمة الفصل
48.....	✓ المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة سونا طراك
50.....	■ المطلب الأول : لمحة تاريخية حول سونا طراك
62.....	■ المبحث الثاني : وظائف و أقسام وحدة RTO
70.....	● المبحث الثالث : دراسة الميزانية المحاسبية خلال 2009 2010 2011
86.....	✚ خلاصة الفصل
88.....	✚ الخاتمة العامة
90.....	✚ قائمة المراجع
91.....	الفهرس